

الأكاديمية العربية الدولية



الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية المقررات الجامعية

دليل تحليل السياسات

ديسمبر ٢٠١٦



POMED

PROJECT
ON MIDDLE EAST
DEMOCRACY

© 2016 Project on Middle East Democracy. All rights reserved.

The Project on Middle East Democracy (POMED) is a nonpartisan, nonprofit, Washington DC based 501(c)(3) organization. The views represented here do not necessarily reflect the views of POMED, its staff, or its Board members.

Project on Middle East Democracy
1730 Rhode Island Ave NW,
Suite 617
Washington, DC 20036

www.pomed.org

حول مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط

مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط هي عبارة عن منظمة غير حزبية وغير ربحية، تُكرس جهودها من أجل دراسة أثر السياسة الأمريكية على الإصلاح السياسي وتحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط. من خلال الحوار وتحليل السياسات ومناصرة القضايا، يهدف إلى تعزيز الوعي حول كيفية تطوير الديمقراطيات الحقيقية في الشرق الأوسط، ولاسيما كيفية تقديم الولايات المتحدة الأمريكية لأفضل دعم لهذه العملية.

جدول المحتويات

٢	مقدمة
٤	نماذج عن صنع السياسات
٥	ماهو تحليل السياسات
٧	المقاربات حول تحليل السياسات
٨	منهجية تحليل السياسات
٩	1-تعريف المشكلة
١٣	2-جمع الأدلة
١٧	3-بناء البدائل
٢٢	4-وضع القواعد
٢٧	5-اتخاذ القرار
٢٨	استعمال تحليل السياسات
٣٠	خاتمة
٣٢	الملحق أ: قائمة المصطلحات
٣٨	الملحق ب: اقتراحات لمزيد القراءة

مقدمة

إن المجتمع المدني، بصفته الجسر بين صانعي السياسات والجمهور الذي يخدمونه، مخولة بشكلٍ فريدٍ لقيادة المراحل الأولى من عملية صنع السياسات. وكنتيجةً لذلك، من المهم جدًا، بالنسبة إلى مجموعات الأفراد والمنظمات التي تهدف إلى تعزيز الإصلاح وحل المشاكل التي تؤثر في مجتمعاتها، فهم عملية السياسات وتطوير القدرة على كشف مشاكل السياسات العامة وتحديدتها وتحليلها. وللقيام بذلك بفعالية، من المهم أولاً فهم السياسات كنظام مدرّوس من المبادئ المصممة لتوجيه صنع القرار، وتحديد مسار العمل، وتعريف الأدوار والمسؤوليات. والسياسات المُعدّة باتقان هي أدوات حل المشاكل التي تزيد فعالية الإدارة وكفاءتها، وتقلص الخسائر وعدم الكفاءة والهدر.

على الرغم من أن السياسات بشكلٍ عام يمكن أن يقترحها الأطراف والشركات والأفراد وأن يتبنوها، فالسياسات العامة بشكلٍ خاص هي الدليل المبني على مجموعة من القواعد والذي يوجّه أعمال الفرع التنفيذي من الحكومة، استجابةً إلى مسألة أو مشكلة تؤثر في الناس، أو في جزءٍ منهم. ويمكن أن تأخذ السياسات العامة شكل القوانين والأنظمة، لكنها تنعكس أيضاً في تنفيذ البرامج المصممة لمعالجة مجموعة من المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن السياسات العامة تنفذها دوائر الدولة، فعادةً ما تؤسّس هذه الدوائر عبر التشريع للقيام بإحدى المهام الآتية أو جزءٍ منها:

• حل النزاعات على الموارد الشحيحة؛

• تعزيز التعاون الذي لن يحصل من دون تدخل الحكومة؛

• منع السلوك غير المقبول؛

• حماية حقوق الأفراد والمجموعات وحرّياتهم؛

• تأمين السلع والخدمات والمنافع العامة للناس.^١

على الرغم من هذه اللائحة الشاملة نوعاً ما، لا يمكن حل المشاكل كلها عبر السياسات العامة، ومن المهم طرح السؤال عما هي أنواع المشاكل التي يجوز تحديدها كمشكلة عامة يمكن حلها عبر توظيف الموارد العامة. ففي بعض الحالات، يمكن حل المشاكل النابعة من القطاع الخاص عبر اعتماد سياسات عامة. ومثلاً، يمكن تحسين إخفاق السوق، وهي حالة يشكو فيها توزيع السلع والخدمات من عدم الكفاءة، عبر تدخلات الحكومة التي تعيد توزيع الموارد من أجل تحسين الكفاءة. لكن في حالاتٍ أخرى، قد يُخفق تدخل الحكومة في توزيع الموارد بشكلٍ مقبول اجتماعياً أو بكفاءة، ولن يحسّن هذا التدخل المشكلة من دون نتائج عكسية. وتشمل الحالات الأخرى التي تشكل مشاكل متعلقة بالسياسات العامة:

• حالات انهيار الأنظمة التي تحدث خارج الأسواق؛

• مستويات المعيشة المنخفضة التي تنتج عن وظائف السوق العادية؛

• التمييز ضد الأقليات؛

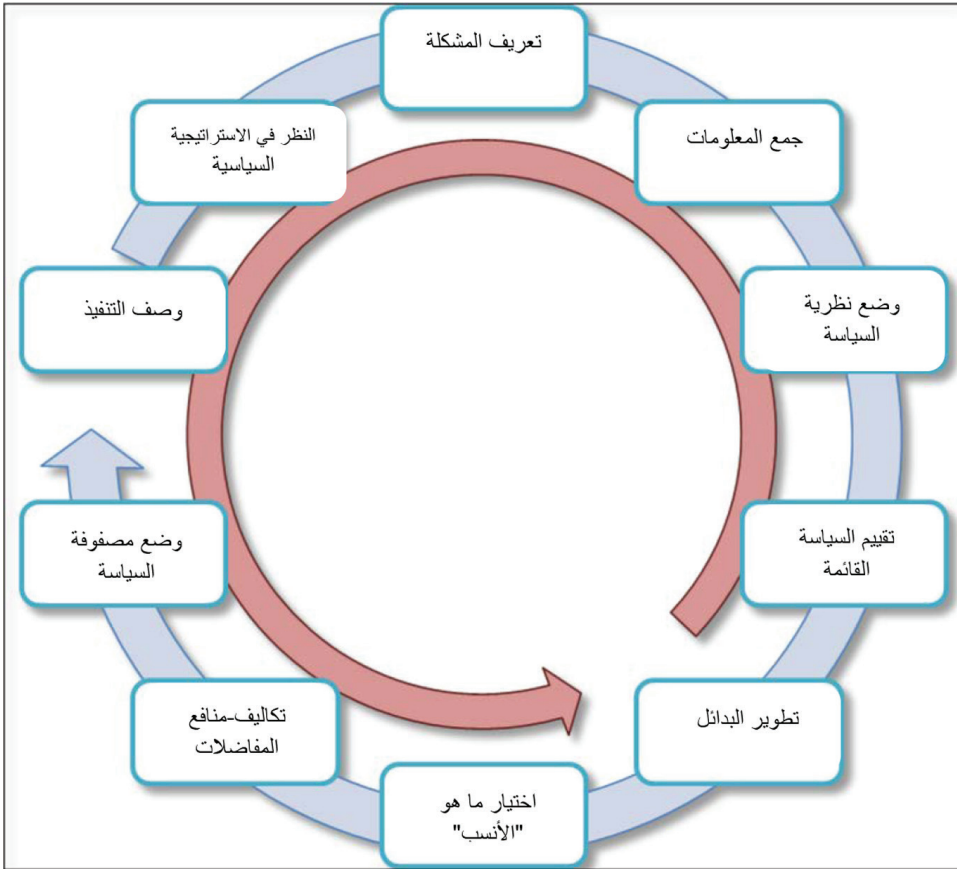
• إخفاقات الحكومة.^٢

فيما ليست هذه المشاكل حالات إخفاق في السوق، هي مشاكل عامة تدعو إلى تدخل الحكومة، وهي تُحل بسهولة كبيرة عبر السياسات العامة.

١ موت، ج.، د.، Ph.D. Mott, J., (من دون تاريخ). ThisNation.com - عملية السياسات The Policy Process. مستخرج في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، من موقع <http://www.thisnation.com/textbook/processes-policyprocess.html>

٢ بارداخ، ي. (٢٠١٢). دليل عملي حول تحليل السياسات: السبيل ذو الخطوات الثماني نحو المزيد من الفعالية في حل المشاكل A Practical Guide for Policy Analysis: The Eightfold Path to More Effective Problem Solving (الطبعة الرابعة). ثاوزند أوكس Thousand Oaks، كاليفورنيا: مطبعة سي كيو CQ Press.

يتم إنشاء السياسات العامة عبر عملية تكرارية معقدة يمكن أن تختلف بطرق عدة على مستوى المسائل وبين البلدان والمناطق والمحلات، لكن على صعيدٍ شامل، يمكن تقسيمها إلى خمس مراحل عامة هي: (١) تحديد المشكلة؛ (٢) صياغة السياسة؛ (٣) تبني السياسة؛ (٤) التنفيذ؛ (٥) التقييم. وسيركّز هذا الدليل بشكل أساسي على مرحلتي تحديد المشكلة وصياغة السياسة، اللتين تتمان عادةً عبر تحليل السياسات. كما أنهما عادةً المرحلتان اللتان يؤدي فيهما المجتمع المدني دورًا مهمًا في دمج الهوية بين الناس والحكومة. فالمجتمع المدني بالغ الأهمية بالنسبة إلى عملية صنع السياسات، بما أنه مجهز بالشكل الأفضل لتحديد المشاكل العامة المهمة للمجتمعات، وإجراء البحوث بشكل مستقل وبكفاءة، وإذكاء الوعي العام، ومناشدة صانعي السياسات الذين يعتمدون على المجتمع المدني للحصول على المعلومات. ومع أن للمجتمع المدني دور ملحوظ يؤديه في المرحلة المبكرة، فهو أيضًا يستطيع ويقوم بتأدية دورٍ في تبني السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها كمناصر ومطبق ورقيب. كما تجدر الإشارة إلى أن عملية السياسات هي عملية تكرارية يتم فيها باستمرار تقييم الأعمال والقرارات وإعادة تقييمها لمحاولة الحد من الآثار الجانبية السلبية ولتحقيق الحد الأقصى من المنفعة والكفاءة.



٣

سيبدأ هذا الدليل بالتطرق إلى كيفية صنع السياسات وبتعريف وتحليل السياسات وبتقديم مقاربات متعددة عنه، قبل التحدث بالتفصيل عن مختلف الخطوات والمراحل المعنية في إنجاز تحليل معمق للسياسات يشمل تعريف المشكلة وجمع البيانات والأدلة وبناء البدائل واختيار المعايير التي يمكن مقارنة البدائل بها. كما سيصف الدليل كيف بإمكان تحليل السياسات توقع نتائج البدائل ومواجهة كل ما تم استبداله، قبل اتخاذ القرار أخيرًا بشأن مسار العمل المطلوب. وأخيرًا، سنتكلم على كيفية تقديم واستخدام تحليل سياسات كامل لملاقاة التأييد والوصول إلى وسائل الإعلام وإذكاء الوعي العام.

٣ دي. لوي، E. De Leeuw، C. Clavier، و. بريتون، E. Bréton، (٢٠١٤). (لؤلؤ). السياسات الصحية - سبب الأبحاث وكيفيةها: العلوم السياسية الصحية. سياسات البحوث الصحية ونظمها. Health policy - why research it and how: Health Research Policy and Systems، (١)١٢، السلسلة ٥٥. معزف الوثيقة الرقمي: ١٠.١١٨٦/١٤٧٨-٤٥٥-١٢-٥٥

٢. نماذج عن صنع السياسات

قبل البدء بالحديث عن كيفية إجراء تحاليل السياسات، من المهم النظر في النماذج المتعددة القائمة لمساعدة محلي السياسات والباحثين على فهم عملية صنع السياسات وعلى تحليل السياسات وإنشائها وتطبيقها. وتستطيع هذه النماذج أيضاً أن تشرح وتوقع نتائج وتبعات بعض الإجراءات المحددة المتعلقة بالسياسات. والنماذج هي عرض مبسط عن بعض الأوجه المعقدة للعالم الواقعي، ويمكن أن تتخذ شكل الرسم البياني، مثل المخطط الانسيابي أو شجرة القرارات، أو شكل استعارة مفاهيمية مصممة لجعل مفهوم نظري معقد ملموساً أكثر وقابلًا للربط مع مفاهيم أخرى. وقد تكون النماذج أيضاً وصفية، فتُظهر كيف يعمل العالم، أو توجيهية، فتعطي القواعد اللازمة للقيام بالخيارات الأفضل. وأخيراً، قد تكون النماذج حتمية، حيث تُعتبر النتيجة مؤكدة، أو تكون احتمالية، حيث تتوافر مجموعة من النتائج المحتملة. ويُحكم على النماذج بناءً على الدقة والقيمة التنبؤية. فمن المهم بالتالي التفكير بعناية ما هو نوع النموذج الأنسب الذي يجب اعتماده نظراً إلى هدف تحليل السياسات وغايته. وسيصف هذا القسم بعض نماذج صنع السياسات الأكثر استخداماً بالعادة، وهو يهدف إلى توضيح الطرق المتنوعة لفهم عملية صنع السياسات.

يفترض نموذج العمليات لصنع السياسات أن السياسة توضع عبر سلسلة من الخطوات أو المراحل، وأن عدة جهات وأصحاب مصلحة يؤديون دوراً معيناً في مختلف المراحل. ففي نموذج العمليات، يبدأ صنع السياسة بتحديد المشكلة ويطلب تدخل الحكومة، ما يؤدي بطبيعة الحال إلى مرحلة وضع جدول الأعمال، التي يليها تطوير اقتراحات سياسة يقدمها أصحاب المصلحة المتعددون (الأحزاب السياسية واللجان التشريعية والمجتمع المدني ومراكز الأبحاث والفرق المختصة...). ثم تقود هذه المراحل إلى اختيار السياسة وتبنيها، ويتم تشريع السياسة المختارة قبل أن ينفذها موظفو الدوائر الحكومية، وتقييم بعد أن يكون قد مضى عليها بعض الوقت. وفي حين أن هذا النموذج هو نموذج وصفي دقيق نسبياً، فأبرز الانتقادات الموجهة ضده هو أنه تسلسلي ومبسط بشكل مفرط، رغم أن صنع السياسات في الواقع هو عملية أكثر تعقيداً بكثير تتألف من مراحل متداخلة وتكرارية. كما لا يترك هذا النموذج مجالاً للعوامل التي تؤثر في عملية صنع السياسات، ولتعقيد المساومة والتفاوض اللذان غالباً ما يحدثان قبل تبني السياسات وتنفيذها.

أما النموذج الرشيد، الذي طوره أولاً المختص في العلوم السياسية وعالم الاجتماع والنفس الحائز على جائزة نوبل، هيربرت سيمون، مع أنه يشبه نوعاً ما نموذج العمليات، فهو يضيف إلى العملية بعض الخطوات التي تُعنى إلى حد كبير بالنظر بعناية في تبعات خيارات السياسات ونتائجها المحتملة. وعرف سيمون الرشد على أنه «أسلوب سلوك يناسب تحقيق أهداف محددة ضمن الحدود التي تفرضها ظروف وقيود محددة»^٤. وفي نموذج هيربرت، يُنفذ تحليل السياسات من أجل الوصول إلى قرارات رشيدة عبر عملية تتألف من خمس مراحل تشمل (١) جمع البيانات وتنظيمها؛ (٢) تحديد المشكلة؛ (٣) تقييم تبعات تدخلات السياسة؛ (٤) مقارنة التدخلات بمجموعة من القيم والمعايير؛ (٥) اختيار الخيار المفضل مع موافقة أصحاب المصلحة. وفيما أثبت النموذج الرشيد أنه مفيد في عدة عمليات صنع قرار، إلا أن له مواطن ضعف متعددة، يرتبط الكثير منها بالافتراضات التي يستند إليها النموذج، والتي لا تصلح أبداً بأكملها عملياً. كما يُهمل النموذج دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في كل من تخطيط السياسة وتنفيذها.

أدت انتقادات النموذج الرشيد في النهاية إلى نظرية التدرج ومعها النموذج التدريجي الخاص بصنع السياسات. ورداً على النموذج الرشيد الذي طوره سيمون، اعتبر المختص في العلوم السياسية تشارلز لندبلوم أن صنع القرار الرشيد هو هدف مثالي لا يمكن بلوغه بسبب شرطين لا يبدو أنه يمكن تحقيقهما حول معظم مشاكل السياسات العامة وهما: الاتفاق على الأهداف، والمعرفة الكافية لتوقع تبعات بدائل السياسات ونتائجها بدقة. فاقترح لندبلوم بدلاً من ذلك صنع السياسات عبر تحسين تدريجي للمشاكل الاجتماعية الملموسة بدلاً من المثُل العليا المجردة. وأضاف أن القيود على الوقت والموارد تجعل من المستحيل النظر في أكثر من خيارات قليلة للسياسات يمكن تنفيذها سياسياً واقتصادياً. فقال إن التغيير الواسع النطاق ينتج عن تراكم عمليات تغيير أصغر وتدرجية تُطبَّق على عدد من دورات السياسات المتكررة. وفيما يرفض عدة خبراء في الإدارة العامة الحركة البطيئة لهذا النموذج، يدافع آخرون عن أنه نموذج واقعي وعملي. لكن على غرار النموذج الرشيد، يقوم النموذج التدريجي أيضاً على افتراضات ليست دائماً صالحة عملياً، وهي أن الأطراف المعنية كلها (أو معظمها) تُمثل

٤ هيربرت، سيمون Herbert, Simon (١٩٧٦). السلوك الإداري Administrative Behavior (الطبعة الثالثة). نيويورك: مطبعة فري برس The Free Press.
الرقم الدولي المعياري للكتاب: ٠-٦٨٤-٨٣٥٨٢-٧

في السياسة، وأنه ما من اختلال كبير في توازن القوى بين أصحاب المصلحة المعنيين^٥.

في حين أن النموذج المؤسسي هو مبني على خلل كبير في توازن القوى. فيرى هذا النموذج أن المؤسسات السياسية هي التي تحدد السياسات العامة، فيما تطبق الحكومة السياسات على كل المواطنين. ومن هذا المنظار، يصبح استخدام القوة في تطبيق السياسات حكراً على الدولة. وهذه نظرة تقليدية حول السياسات والمنظمات الحكومية، تركز على أدوار وواجبات مختلف الدوائر الحكومية، والأحكام الدستورية، والقانون الإداري والعام، والقرارات القضائية، والترتيبات الرسمية. فيعتبر النموذج الخاص بهذه المقاربة أن عناصر الحكومة هذه تُعطي الشرعية إلى السياسات العامة، وينظر إلى السياسات من عدسة البيروقراطية، وهذا ضروري من أجل تطوير توصيات خاصة بالسياسات تكون عملية وقابلة للتنفيذ. والنموذج المؤسسي هو وصفي ويميل إلى أن يتم استخدامه بشكل تقليدي أكثر، فيركز على دور هذه المؤسسات من دون دراسة تأثيرها في السياسات العامة، لكنه يشكل وسيلة لفهم الجهات المتنوعة المعنية في تبني السياسات وتنفيذها^٦.

يستند نموذج النخبة وعامة الناس أيضاً على افتراض الخلل في توازن القوى، لكنه لا يأخذ بالاعتبار أبداً المؤسسات الحكومية. بل إنه يعتبر أن السياسات العامة تصنعها النخبة وتنساب إلى الناس الذين يتلقونها فحسب. ومن هذا المنظار، تنقسم المجتمعات إلى من يتمتعون بالسلطة (النخب) ومن لا يتمتعون بها (عامة الناس)، وتعكس السياسات العامة قيم الذين يمارسون السلطة. بالتالي، يفترض هذا النموذج أن التغييرات في السياسات العامة هي تدريجية وليست ثورية لأنها تعكس القيم المتغيرة للنخب بدلاً من مطالب الجماهير، الذين لهم تأثير غير مباشر في صنع السياسات.

أخيراً، تُعتبر السياسات العامة في نموذج الجماعة ناتجة عن الجماعات التي تمارس القوة والضغط للتأثير في السلطة التشريعية (مع أن القوى الخارجية قد تمارس الضغط أيضاً على السلطة التنفيذية). ويُنظر إلى الجماعة على أنها الجسر بين الفرد والحكومة، فلا يؤدي الفرد دوراً مهماً في ميدان السياسة إلا عندما يتصرف بالنيابة عن مصالح الجماعة. وقد تعني الجماعات في هذا السياق الفرق المختصة وجماعات الضغط ومناصري قضية ما والأحزاب السياسية والمجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية. وهنا، تغدو مهمة النظام السياسي هي وضع القواعد وتحقيق توازن المصالح وإعداد التسويات وتنفيذها، أما النفوذ فتحدده ثروة الجماعة وقيادتها أو قوتها التنظيمية وإمكانية وصولها إلى صانعي القرار. وفي غضون ذلك، يستجيب صانعو السياسات إلى هذه الضغوطات من خلال التفاوض والمساومة في ما يخص الطلبات المتنافسة.

فيما يتوافر عدد من النماذج الأخرى المصممة للمساعدة في فهم كيفية صنع السياسات، من المهم الإشارة إلى أنه ما من نموذج وحيد يعكس فعلاً عملية صنع السياسات. وعلى الرغم من ذلك، من المهم أيضاً أخذ هذه النماذج في الحسبان للبدء بتحليل السياسات ووضع أطر بدائل السياسات.

٣. ما هو تحليل السياسات؟

من أجل فهم أهمية تحليل السياسات، علينا أولاً تعريف مصب تركيزه الأساسي، أي السياسات العامة. فيعرفها وليام جنكنز على أنها «مجموعة من قرارات مترابطة في ما بينها تتخذها جهة أو مجموعة جهات سياسية في ما يخص اختيار الأهداف ووسائل تحقيقها في حالة محددة حيث يجب أن تكون هذه القرارات، في المبدأ، ضمن سلطة هذه الجهات من أجل تحقيقها»^٧. وبشكل أبسط، إنها وسيلة تدعم من خلالها الحكومة حاجات مواطنيها أو تعالجها. وتتوافر ثلاثة أنواع رئيسية من السياسات العامة هي:

- السياسات التنظيمية: يتطلب هذا النوع من السياسات تدخل الحكومة للحفاظ على الكفاءة وحماية الأطراف الضعيفة. فمثلاً، غالباً ما تتدخل الحكومة في المسائل التجارية لتحقيق هدفين أساسيين هما: الكفاءة والإنصاف؛ وهي تحقق الهدف الأول من خلال الحفاظ على ممارسات تجارية تنافسية، وتحقيق الهدف الثاني من خلال حماية الأطراف الضعيفة في الصفقات الاقتصادية.

٥ <https://www.britannica.com/topic/incrementalism>

٦ [models.htm/http://web.csulb.edu/~msaintg/ppa910](https://web.csulb.edu/~msaintg/ppa910/models.htm)

٧ جنكنز، و. إي. أ. (Jenkins, W. I. A.)، تحليل السياسات: وجهة نظر سياسية وتنظيمية (Policy Analysis: A Political and Organizational Perspective)، مطبعة القديس مارتن (St. Martin's Press، ١٩٧٨)، ص. ١٥.

- السياسات التوزيعية: تستخدم الحكومة الأموال العامة لتأمين السلع أو الخدمات للجميع. فمثلاً، تستخدم الدولة الضرائب لبناء المدارس الرسمية أو الطرقات السريعة، ويستطيع المواطنون الاستفادة من هذه السلع والخدمات بحرية وبشكلٍ متساوٍ ومن دون تنافس.
- سياسات إعادة التوزيع: تستخدم الحكومة الأموال التي تجمعها من مجموعة معينة لمعالجة مسألة تواجهها مجموعة أخرى. لكن يجب ألا ننسى أنه مع أن هذه السياسات تهدف إلى تحقيق نوعٍ من العدالة الاجتماعية على ما يبدو نظرياً، من خلال إعادة توزيع السلع بطريقة منصفة، فهي لا تُستخدم دائماً بهذا الشكل.

باختصار، سواء لحل مشكلة اجتماعية أو للتصدي إلى تهديدٍ ما أو لملاحقة هدفٍ ما، تُنفَّذ السياسات العامة من أجل غاية محددة وتشكل مصب تركيز تحليل السياسات.

إن تحليل السياسات هو وسيلة لفهم أسباب المشاكل واقتراح حلول من خلال السياسات من أجل تحقيق هدفٍ محدد أو مجموعة من الأهداف. ويحدده جنكنز-سميث كـ «مجموعة أساليب ومعايير ترافقها لتحليل خيارات السياسات العامة والاختيار من بينها... ولترشيد تطوير السياسات العامة وتنفيذها... وكوسيلة لزيادة الكفاءة والإنصاف في توزيع الموارد العامة»^٨.

يُنسَر تحليل السياسات باستمرار في القطاع العام، وتستخدمه المؤسسات مثل مكتب الميزانية في الكونغرس في الولايات المتحدة، الذي يُعدّ تحاليل مستقلة عن المسائل الاقتصادية والمتعلقة بالميزانية من أجل دعم عملية الميزانية في الكونغرس. غير أن هذا التحليل يُستخدم أيضاً في أنواع أخرى من المنظمات، مثل المنظمات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية التي تُعدّ تحاليل حول قضايا متنوعة مثل السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان والشؤون الخارجية والاقتصاد والبيئة والصحة والتعليم، إلخ.

الإطار	الهدف الأساسي	«العميل»	الأسلوب المعتاد	القيود الزمنية	نقطة الضعف العامة
البحوث الأكاديمية المتعلقة بالاجتماع	بناء نظريات لفهم المجتمع	«الحقيقة» كما تحددتها الميادين المعرفية؛ والعلماء الآخرون	طرق صلبة لبناء النظريات واختبارها؛ عادةً ما تكون رجعية	قيود زمنية خارجية نادرة	غالبًا ما لا تتناسب حاجات صانعي القرار إلى المعلومات
البحوث المتعلقة بالسياسات	توقع تأثيرات التغييرات في ما يمكن أن تبدّله السياسات العامة	الجهات في ميدان السياسة؛ الميادين المعرفية ذات الصلة	تطبيق منهجية رسمية على المسائل المتعلقة بالسياسات؛ توقع التبعات	ضغط الموعد النهائي أحياناً، ربما يخففه تكرار المسائل	الصعوبة في ترجمة النتائج إلى إجراء حكومي
الصحافة	تركيز الانتباه العام على المشاكل المجتمعية	عامة الناس	وصفي	ضغط كبير بسبب الموعد النهائي - التأهب لنقل المسائل الحديثة	نقص العمق التحليلي والتوازن

٨ هنك جنكنز-سميث Hank C. Jenkins-Smith، السياسة الديمقراطية وتحليل السياسات، Democratic Politics and Policy Analysis، (بروكس/كول Brook/Cole)، ١٩٩٠

تحليل السياسات	المقارنة والتقييم المنهجي للبدائل المتوافرة للجهات العامة من أجل حل المشاكل الاجتماعية	شخص محدد أو مؤسسة محددة كصانع قرار	توليف الأبحاث والنظريات الموجودة لتوقع تبعات السياسات البديلة	ضغط كبير بسبب الموعد النهائي - عادةً ما يرتبط بإنجاز التحليل بقرار محدد	قصر النظر بسبب توجه العمل وضغط الوقت
----------------	---	------------------------------------	---	---	--------------------------------------

تعود أصول تحليل السياسات إلى تحليل النظم الذي يحدده قاموس ميريام ويبستر كـ«عملية دراسة إجراء أو عمل ما من أجل تحديد أهدافه وغاياته وإنشاء نظم وإجراءات تحققها بطريقة فعالة»^٩. ويبدو أن تحليل النظم كان يُستخدم بشكلٍ أساسي في الدفاع الوطني، برز في أوائل السبعينات نداءً لتحسين هذه الأداة وتحديثها من أجل استخدامها في المسائل المحلية وتخطيط الميزانية. وأدى هذا التحديث في النهاية إلى ولادة تحليل السياسات كميّان مختلف ومتطور.

٤. المقاربات حول تحليل السياسات

على الرغم من تعدد الطرق لتناول موضوع تحليل السياسات، من المهم تبني مقاربة تتماشى مع الأهداف التي يأمل المحلل تحقيقها. وبشكلٍ عام، يتوافر هدفان مميّزان يمكن تحقيقهما عند تنفيذ تحليل للسياسات هما: فهم سبب تبني سياسةٍ ما وتقييم أثرها، أو فهم كيفية معالجة مشكلة محددة. ويمكن أن تتفرّع مقاربتان أساسيتان حول تحليل السياسات من هذين الهدفين هما: التحليل الخاص بالسياسات والتحليل من أجل السياسات.

1- إن التحليل الخاص بالسياسات، الذي يُدعى أيضًا تحليل السياسات الرجعي، يشمل إعداد المعلومات وتحويلها بعد تنفيذ السياسات^{١٠}. ويستخدمه خاصةً علماء الاجتماع والمختصون في العلوم السياسية والباحثون في مراكز الأبحاث لغايات أكاديمية، من أجل فهم سبب تطوير سياسةٍ ما في زمنٍ محدد، وتقييم آثارها المقصودة أو غير المقصودة عندما تم تطبيقها.

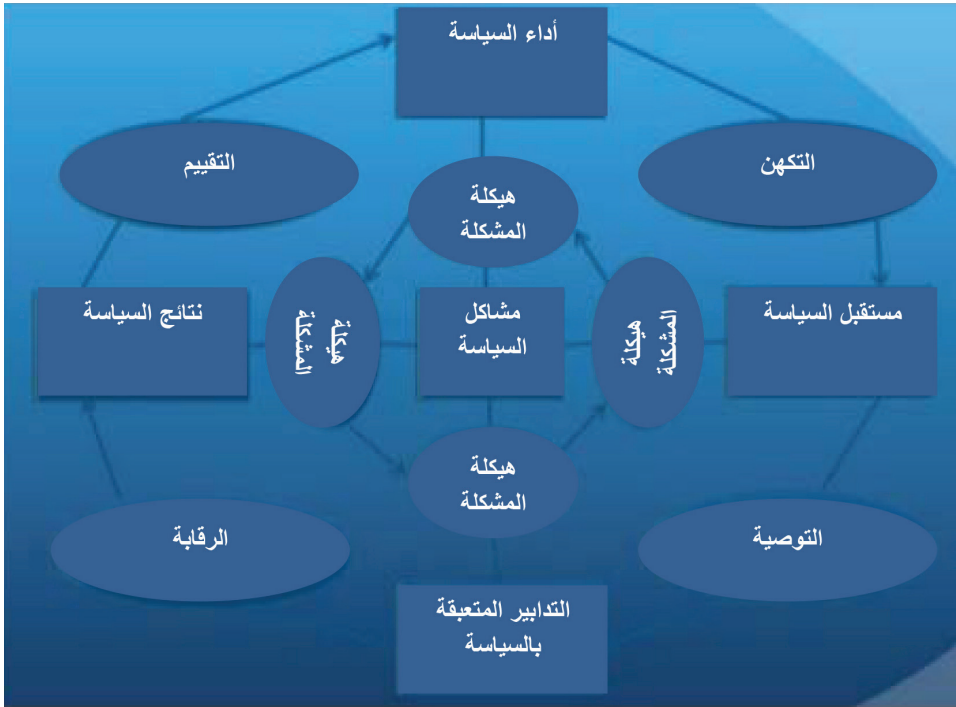
2- إن التحليل من أجل السياسات، الذي يُدعى أيضًا تحليل السياسات الاستباقي، يشمل إعداد المعلومات وتحويلها قبل اتخاذ التدابير الخاصة بالسياسات. وهو يشير إلى الأبحاث التي يتم إجراؤها من أجل تطوير السياسة، وعادةً ما ينتج عن طلب من صانعي السياسات داخل الدائرة التي يتم فيها تطوير السياسة، أو يقوم به المجتمع المدني لدعم إصلاح السياسة. كما يستخدمه كثيرًا علماء الاقتصاد ومحللو النظم ومحللو القرارات. وهو «وسيلة لتوليف المعلومات من أجل الحصول منها على بدائل وأفضليات للسياسة تكون موضوعة ضمن عبارات كمية ونوعية تنبؤية وقابلة للمقارنة كأساسٍ أو دليلٍ للقرارات المتعلقة بالسياسات»^{١١}.

رغم أن هاتين المقاربتين يمكن أن تساعد في تحليل وتقييم آثار إحدى السياسات المنفذة أو آثار التغييرات على سياسةٍ ما، لكلٍ واحدةٍ منهما شواذبها: فتحليل السياسات الرجعي محدود بعض الشيء، بما أنه يركز فحسب على نقل المعلومات حول تبعات السياسات المنفذة. فيما يميل تحليل السياسات الاستباقي إلى إنشاء فجوات واسعة بين الحلول المفضّلة والجهود الرامية إلى تنفيذها. غير أنه من الممكن استخدام كلتا المقاربتين معًا لتقديم إطار عمل متعدد التخصصات يُعنى بإعداد المعلومات وتحويلها قبل اتخاذ التدابير المتعلقة بالسياسات وبعدها. وتساعد هذه المقاربة المدمجة في شرح كيف ولماذا تم تنفيذ السياسات، وفي تقييم أثرها قبل تطوير سياسات جديدة.

٩ analysis/http://www.merriam-webster.com/dictionary/systems

١٠ وليام دان William Dunn - تحليل السياسات العامة: مقدمة Public Policy Analysis : An Introduction

١١ وليام Williams، بحوث السياسة الاجتماعية وتحليلها: التجربة في الوكالات الاجتماعية الفدرالية Policy Research and Analysis: The Experience in the Federal Social Agencies (نيويورك: ميركان إلزيفر American Elsevier، ١٩٧١)، ص. ٨.



إلى جانب هاتين المقاربتين المختلفتين حول تحليل السياسات، يمكننا أيضاً تحديد ثلاثة أنواع من تحليل السياسات:

أ. التحليل المحوري: يركز هذا النوع من التحليل المصغّر النطاق على المشاكل الفردية، ويسعى إلى معالجتها بواسطة حلول تقنية ومتعددة التخصصات. أما هدفه الأولي فهو تحديد الحلول الأكثر فعالية من الناحيتين التقنية والاقتصادية. والقيمة المضافة الخاصة بهذا النوع من تحليل السياسات هي ضمان أن عملية صنع القرار تتبع القواعد العلمية الصلبة الخاصة بالرشد الإجرائي.

ب. عملية السياسات: يأخذ هذا النوع من التحليل المتوسط النطاق في الحسبان مختلف العمليات السياسية وأصحاب المصلحة المعنيين في صنع السياسات، وهذا ميدان تهمله مقارنة التحليل المحوري. فتحل مقارنة عملية السياسات المشاكل من خلال البحث عن حلول تقبلها سياسياً أكبر مجموعة من أصحاب المصلحة. وهدفها الأولي هو تحديد أي عمليات ووسائل وأدوات خاصة بالسياسات تُستخدم، بالإضافة إلى شرح دور أصحاب المصلحة وتأثيرهم في عملية السياسات.

ج. السياسة العليا: تركز التحاليل الكبيرة النطاق، كذلك التي تتبع مقارنة السياسة العليا، على الأنظمة والسياق، وتسعى إلى حل المشاكل ذات الطبيعة البنوية المتصلة بالأنظمة الاقتصادية والمؤسسات السياسية. والهدف الأولي لهذا النوع من التحليل هو شرح العوامل السياقية الخاصة بعملية السياسات، كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية-الثقافية.

5. منهجية تحليل السياسات

فيما تتعدد طرق تحليل السياسات، ومع أن المنهجية قد تختلف بناءً على المقارنة أو النموذج الذي يختاره المحلل، تُنسب المنهجية الأكثر استخداماً إلى يوجين بارداخ، وهو أستاذ في السياسات العامة في كلية غولدمان للسياسات العامة في جامعة كاليفورنيا، بركلي. وعملية بارداخ التي تتألف من ثماني خطوات، والتي تتماشى بسهولة كبيرة مع النموذج الرشيد ونموذج العمليات لصنع السياسات، هي مقارنة شاملة ويسهل اتباعها من أجل حل المشاكل بطريقة فعالة. فيعتبر بارداخ أن تحليل

السياسات هو عملية تستخدم الحدس والأسلوب بشكل متوازٍ. غير أن لمقارنته بنية معقدة وقد صُممت لتذكير المحللين والباحثين بالمهام والخيارات المهمة لتحليل السياسات وإنشائها. ومن وجهة نظر الكاتب، ليست الخطوات الثماني إلزامية كلها، لكن يبقى بعضها مهمًا جدًا في عملية تحليل السياسات. وسيفصل هذا القسم تلك المنهجية مع بعض التعديلات والأمثلة.

1- تعريف المشكلة

إن تعريف المشكلة هو حجر الزاوية في عملية تحليل السياسات، فهو يضع الأسس لكامل العملية المتمثلة في إجراء تحليل سليم للسياسات. ولهذا السبب، لا بد من منح هذه الخطوة الأولى الوقت والاهتمام الكافيين من خلال حصر المشكلة، وتحديد ما هي عليه وما ليست عليه، والتعرف إلى جوهر المسألة المتناوئة. فسيؤدي تعريف المشكلة بشكل جيد إلى توجيه كل من البحث وعملية جمع البيانات. كما سيساعد تعريفها في تبرير التوصيات ما إن يتم إنجاز تحليل السياسات.

أ. حصر المشكلة:

الخطوة الأولى التي تساعد في تعريف المشكلة هي التفكير فيها على صعيد النقص والفائض. ففي الواقع، يساعد التفكير في هذه الأمور المحللين في توجيه بحثهم وجمع الأدلة. وعلى سبيل المثال، يمكننا القول إن «بطالة الشبان مرتفعة جدًا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أو عبارات أخرى، ثمة نقص في التوظيف في المنطقة. كذلك، يمكننا وضع إطار للمشكلة من ناحية معدلات النمو: «ينمو الطلب على الطاقة بوتيرة أسرع من قدرة الدولة على تلبيته بكلفة مقبولة». فيمكن أن يساعد تأطير المشكلة بهذه الطريقة في تسليط الضوء على واقع أنه، فيما قد لا يكون أمرًا ما مشكلة ملحة في الوقت الراهن، قد يصبح كذلك في المستقبل. مع ذلك، تتوافر حالات لا يكون فيها وضع إطار للمشكلة من حيث النقص والفائض مفيدًا. فيمكن أن تكون بعض المشاكل مثلًا مكونة مسبقًا على شكل القرار الاختياري، حيث على المحلل أن يقرر أيًا من الخيارين يجب أن يوصي به؛ مثلًا، على الحكومة التونسية بناء جسر يصل تونس ببنزرت، إذ يتوافر حاليًا جسر متحرك واحد يتسبب بزحمة سير خانقة. فيجب أن تختار الحكومة بين نقطتي بداية للجسر، وتعود مهمة تحديد أي منهما هو الأفضل إلى محلل السياسات. وفي أوقات أخرى، قد يجد الباحثون ومحللو السياسات أنفسهم في وجه مشكلة حيث يجب أن يطوّروا أي طريقة لتحقيق هدفٍ محدد: «إيجاد طريقة ما لتقليص إنفاق الحكومة بنسبة 10%»، وتميل المشاكل التي يمكن معالجتها من حيث النقص والفائض إلى أن تكون مشاكل جوهرية.

ب. تشخيص المشكلة

تختلف التصورات حول ما يشكّل مشكلةً ما من شخصٍ إلى آخر. مثلًا، فيما يعتقد الكثيرون أن الاحترار العالمي يشكّل خطرًا كبيرًا على العالم، لا يعتبر آخرون أن هذه مشكلة على الإطلاق. فتختلف أطر العمل التقييمية التي يطبقها الناس، وبالتالي لا يُرَجَّح أن يتفق الجميع على وجود مشكلة في كل حالة.

بيد أن الباحثين ومحلي السياسات يجب أن يسألوا أنفسهم السؤال العملي الآتي الذي طرحه بارداخ: «ما هي المشاكل الخاصة التي يجوز تحديدها كمشاكل عامة فتؤدي بالتالي شرعيًا إلى بروز مطالب التحسين عبر الموارد العامة؟» أما نقطة البداية للإجابة على هذا السؤال فتمثل غالبًا مفهوم إخفاق السوق، وهو مفهوم اقتصادي حيث يخفق السوق في توزيع السلع والخدمات بأكبر قدر من الكفاءة. ومعنى آخر، ثمة نتيجة بديلة يمكن من خلالها أن يصبح شخصٌ ما أفضل حالًا من دون جعل شخصٍ آخر أسوأ حالًا. وتتوافر أربعة أنواع من حالات إخفاق السوق التي يمكن معالجتها عبر تدخل الحكومة:

1. المنافع العامة: على عكس المنافع الخاصة، المنافع العامة هي:

أ. غير تنافسية، أي أن أكثر من شخص واحد يمكن أن يستفيد من استخدامها في الوقت نفسه؛

ب. غير قابلة للمنع، أي أنه من غير العملي لشخصٍ واحد أن يبقى مسيطرًا على استخدامها؛

من الأمثلة الجيدة عن المنفعة العامة هي الإضاءة في الشوارع. ويستطيع كل المواطنين في البلد التمتع بمنافع القوات العسكرية الوطنية من دون تخفيض مستوى المنفعة التي يتلقاها الآخرون. كما من المستحيل أن يسيطر شخص واحد على استخدام الإضاءة في الشوارع. وغالبًا ما تكون المنافع العامة أيضًا مزدحمة لأنها غير تنافسية وغير قابلة لمنع. مثلًا، يمكن أن يستخدم الناس كلهم منتزهًا عامًا من دون منع الآخرين من استخدام المنتزه نفسه والتمتع به. بالإضافة إلى ذلك، لا يستطيع أحد أن يسيطر على استخدام المنتزه. وكنتبجة لذلك، عندما يستخدم عدد كبير من الناس المنتزه، يصبح مكتظًا، فننخفض نسبة التمتع بالتجربة. لذا من المهم الإشارة إلى أن المنافع العامة غالبًا ما تكون غير تنافسية، وذلك إلى حدٍ معيّن فحسب، فيبدأ المستهلكون عند تجاوز هذا الحد بفرض التكاليف على بعضهم البعض.^{١٢}

تُعتبر المنافع العامة إخفاقًا للسوق لأن السوق يُخفق في إنتاجها رغم الرغبة فيها والحاجة إليها. وكنتبجة لذلك، ثمة سوق ناقص في أقصى حالات المنافع العامة الخالصة. ويعود سبب عدم قدرة الأسواق على تأمين هذه المنافع إلى عدم إمكانية تكبيد المستخدمين الكلفة عند نقطة الاستهلاك أو الاستخدام. مثلًا، الدفاع الوطني هو منفعة عامة لأن استهلاك الشخص الواحد له لا يُقصي استهلاك الشخص الآخر له أيضًا. كذلك، لا تعتمد المنافع التي يحصل عليها أحدهم على كمية مساهمته في كلفة الدفاع الوطني. فما إن تنظّم الحكومة مواردها لتأمين الدفاع الوطني، لا يمكن استبعاد أي شخص ومنعه من الاستفادة من حمايته حتى لو لم يكن يساهم في دفع الضرائب. وبالتالي، لن يتمكن السوق من تأمين خدمة كهذه.

2.

التأثيرات الخارجية: التأثير الخارجي هو «أي تأثير له قيمة (إيجابية أو سلبية) ينتج عن أي عمل (سواء كان مرتبطًا بالإنتاج أو الاستهلاك) يؤثر في أحد لم يقبل به بالكامل من خلال المشاركة في التبادل الطوعي».^{١٣} ومن الأمثلة الجيدة عن التأثيرات الخارجية، دخان السجائر الذي يتنشقه غير المدخنين في الأماكن العامة. ففي هذه الحالة، يكون التأثير سلبيًا على غير المدخنين كنتيجة لاستهلاك أحد المدخنين، مع أن الشخص غير المدخن لم يقبل بتنشق دخان السجارة. فيمثل ذلك إخفاقًا للسوق لأن السوق غير قادر على ضبط كلفة التأثير السلبي في الشخص الذي لا يدخن، وبالتالي تتراجع الكفاءة.

كذلك، في حالة التأثير الخارجي الإيجابي، لا يكون السوق قادرًا على استرجاع قيمة المنافع التي يحصل عليها الآخرون ولا يدفعون مقابلها. فلنأخذ مثل المكتب الذي تم فيه تلقيح الموظفين كلهم ما عدا موظف واحد ضد الإنفلونزا. فيستفيد الموظف الذي لم يُلقح من واقع أن زملاءه حصلوا على اللقاح ولن يمرضوا على الأرجح. لذلك، يستفيد هذا الموظف من الحماية التي يتمتع بها زملاؤه ضد الإنفلونزا، وهو لن يمرض على الأرجح مع أنه لم يُلقح.

سلبي	إيجابي	
تلوث كيميائي سام يؤدي صيد السمك التجاري في اتجاه مجرى النهر	مرافق الاستجمام التي تجذب عملاء الشركات المجاورة	من المنتج إلى المنتج
تلوث الهواء بسبب المعامل، يؤدي رئات الناس الذين يعيشون في الجوار	غابات خشبية خاصة توفر مناظر خلابة إلى محبي الطبيعة	من المنتج إلى المستهلك

١٢ ويرر، د.ل. & فاينغ، أ. ر. (٢٠١١). تحليل السياسات: مفاهيم وممارسات Policy analysis: Concepts and practice (الطبعة ٥). بوسطن: لونجمان Longman.

١٣ ويرر، د.ل. & فاينغ، أ. ر. (٢٠١١). تحليل السياسات: مفاهيم وممارسات Policy analysis: Concepts and practice (الطبعة ٥). بوسطن: لونجمان Longman.

دخان السجائر الذي يسببه شخص ما والذي يقلص نسبة تمتع شخص آخر بوجيبته	تحسين الناس ضد الأمراض المعدية ما يساعد في تقليص الخطر على الآخرين	من المستهلك إلى المستهلك
صائدو الطرائد يتسبون بإزعاج حيوانات المزرعة الأليفة	رسائل تلقائية من العملاء تعطي معلومات حول جودة المنتج	من المستهلك إلى المنتج

من أجل تفسير لماذا تشكل التأثيرات الخارجية مشكلة إخفاق السوق، يمكننا أن نستخدم مثل التلوث الذي يتسبب به إنتاج الكهرباء، فحيث يتواجد تأثير خارجي سلبي، يُنتج السوق نسبة كبيرة من المنفعة الخاصة التي تتسبب بهذا التأثير الخارجي. وفي هذه الحالة، تعكس كلفة الكهرباء مستلزمات توليدها، فضلاً عن كلفة العمالة. غير أن هذه الكلفة لا تشمل كلفة التأثير السلبي للتلوث الناتج عن إنتاج الكهرباء. ولو تواجدت آلية ما يمكننا من خلالها احتساب المبلغ الذي يكون المواطنون مستعدين لدفعه من أجل تفادي التلوث، لتوافرت طريقة من أجل إدراج هذه التكاليف ضمن كلفة إنتاج الكهرباء. فمع ارتفاع الكلفة، يستخدم المستهلكون على الأرجح كمية أقل من الكهرباء، ما يؤدي إلى تراجع التلوث، وكنتيجة لذلك، نستطيع ضبط كلفة التلوث عبر الحد من عدم كفاءة السوق. وغالبًا ما تتعامل الحكومات مع التأثيرات الخارجية السلبية من خلال فرض الضرائب على استهلاكها.

من ناحية أخرى، حيث يتواجد تأثير خارجي إيجابي، ثمة فائدة لا يمكن أن يضبطها المنتج. مثلاً، إن قيام شركة بزراعة الأشجار لجمع التفاح سيساعد البيئة ويجمل المنطقة ويعود بالفائدة على مربي النحل الذي يعيش في الجوار. وعلى الرغم من أن هذه الشركة ستستفيد من التفاح الذي تباعه في السوق، لا يمكنها ضبط الفائدة التي تعود بها التأثيرات الأخرى لأشجار التفاح على المجتمع. ولو تواجدت آلية يمكننا من خلالها احتساب المبلغ الذي يكون المواطنون مستعدين لدفعه مقابل التأثير الإيجابي لأشجار التفاح، لاستطاع المنتج ضبط قيمة التأثير الخارجي الإيجابي من خلال زيادة أسعار التفاح وتحقيق المزيد من الفائدة للمجتمع. وغالبًا ما تتعامل الحكومات مع التأثيرات الخارجية الإيجابية من خلال دعم الإنتاج.

3. الاحتكار الطبيعي: يحدث احتكار طبيعي عندما يستطيع منتج وحيد «إنتاج المردود بكلفة أقل من أي ترتيب آخر في السوق، بما فيه المنافسة»^{١٤} ومع أن الاحتكار الطبيعي قد يُنتج منافع بأقل كلفة إنتاج، يجب ضبط هذه المنافع لأنه يمكن بسهولة التحكم بسعر السلعة أو الخدمة عبر تقييد العرض. وتنشأ الاحتكارات الطبيعية عندما تكون كلفة الدخول إلى السوق مرتفعة جدًا. ففي بلدان عدة مثلاً، ثمة شركة واحدة تؤمن خدمة الاتصالات بسبب الحواجز الكبيرة للدخول إلى السوق بما أن البنية التحتية المطلوبة لتأمين العرض باهظة الثمن ولا يمكن تطويرها بسهولة. وعادةً تضبط الحكومات الاحتكارات الطبيعية، فتراقبها عن كثب وتعزز الاحتكارات التي تصبح قوية جدًا.

4. عدم تناسق المعلومات: تؤدي المعلومات دورًا مركزيًا في إخفاق السوق بطريقتين. أولاً، المعلومات نفسها هي منفعة عامة. وثانيًا، غالبًا ما تحدث حالات تتفاوت فيها كمية المعلومات المتوفرة للناس. مثلاً، عند شراء سيارة مستخدمة، لا شك أن الشاري هو في وضع ضعيف بالنسبة إلى البائع الذي يعرف معلومات أكثر عن جودة السيارة. وقد يقود هذا الخلل في توازن القوى إلى عدم الكفاءة وإخفاق السوق، لأن الأسواق تعمل نظريًا بكفاءة أكبر عندما تكون المعلومات المتألية متوافرة للجميع.

عند تعريف مشكلة عامة، من المفيد إبدأ البدء بالتفكير في ما إذا كانت المشكلة تشكل إخفاقًا للسوق، ثم تحديد مصدر

١٤ ريسر، د. ل. Weimer، D. L. & فاينغ، أ. ر. R. Vining، A. R. (٢٠١١). تحليل السياسات: مفاهيم وممارسات Policy analysis: Concepts and practice (الطبعة ٥). بوسطن: لونجمان Longman.

عدم الكفاءة. إلا أنه فيما تشرح حالات إخفاق السوق عددًا من مشاكل السياسات العامة، ثمة أنواع أخرى من المشاكل في المجتمعات التي تعاني من مشاكل عامة. لكن وفقًا لبارداخ، «في معظم - وليس كل - الحالات التي لا يمكن تحديد حالات إخفاق فعلية للسوق فيها، لا يمكن عادةً تحسين مشاكل الناس الخاصة حتى عبر أكثر حالات التدخل الحسنة النية من الحكومة». وغالبًا، حتى عندما تستطيع تدخلات الحكومة تحسين الوضع، تبرز آثار جانبية عدة.

تشمل المشاكل الخاصة الأخرى التي يمكن اعتبارها مشاكل عامة، كما ذكر سابقًا:

- حالات انهيار الأنظمة التي تحدث خارج الأسواق - العلاقات الأسرية مثلًا، أو الفشل في تسوية النزاعات؛
- مستويات المعيشة المنخفضة التي تنتج عن وظائف السوق العادية؛
- التمييز ضد الأقليات؛
- إخفاقات الحكومة^{١٥}.

تنتج إخفاقات الحكومة عادةً عن محاولة إصلاح إخفاقات السوق، وهي حالة يُنشئ فيها تدخل الحكومة المزيد من عدم الكفاءة ويؤدي إلى زيادة سوء توزيع الموارد. مثلًا، تدعم الحكومات غالبًا بعض السلع والخدمات، وتستطيع من خلال ذلك التستير عن حالات عدم الكفاءة التي لن يتقبلها السوق إن لم تفعل هذا.

من الأمثلة الجيدة على ذلك، حالة الإعانات الزراعية في زمن الكساد الكبير. فآنذاك، وضع الرئيس هوفر، ولاحقًا روزفلت، أسعارًا دنيا على المنتجات الزراعية ودفع مبالغ إلى المزارعين من أجل إيقاف الإنتاج. وفيما نجح ذلك في حماية المزارعين ومنع استمرار الأسعار بالانهيار، خفّضت هذه سياسةً فعليًا مستوى المعيشة من خلال زيادة أسعار الأغذية على المستهلكين، وإلزام الناس بالإنفاق على الأغذية أكثر مما يملكون، وتركهم في حالة أسوأ من الناحية الاقتصادية. وفي هذا الوضع، تدخلت الحكومة لحماية المزارعين من تحركات السوق الطبيعية. إلا أن هذه الحالة لم تتضمن إخفاقًا تقليديًا للسوق. وكان تحسين وضع المزارعين يعني جعل وضع المستهلكين أسوأ، ما خلق حالة جديدة من عدم الكفاءة.

قد تنتج إخفاقات الحكومة أيضًا عن فرض ضرائب ترفع الأسعار بشكل اصطناعي، أو عن تحديد الأسعار - أي وضع أسعار دنيا وقصوى للسلع والخدمات - ما يؤدي إلى بروز نقص (تحديد سعر أقصى تحت سعر السوق) وفائض (تحديد أسعار فوق سعر السوق). وتنشأ إخفاقات أخرى للحكومة من إخفاقات المعلومات، أي عندما لا تعرف الحكومة ما يكفي لتتمكن من اتخاذ قرارات فعالة، ومن البيروقراطية الزائدة والخطر المعنوي، أي عندما لا يتمتع فرد أو هيئة ما بالحوافز اللازمة لحماية نفسيهما من الخطر إذ يشعران أنهما محميان من تبعات هذا الخطر. وتشكل الرعاية الصحية العامة مثلًا جيدًا عن الخطر المعنوي. ففي هذا السيناريو، يسود الاعتقاد أن تأمين الدولة للرعاية الصحية المجانية يشجع الأفراد على اتخاذ قرارات صحية سيئة لأنهم يشعرون أنهم محميون من تبعات نمط حياتهم. كذلك، في ميدان المالية، قد تشعر المصارف أنها مخوذة للمخاطرة بشكل مفرط، لأنها تعتقد أن الحكومة ستنقذها إذا واجهت مصاعب مالية، كما حدث في خلال أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ المالية.

أخيرًا، قد ينشأ إخفاق الحكومة من مشاكل متأصلة في اللامركزية. ففيما تتعدد منافع اللامركزية (تأمين الرقابة والتوازن لردع استغلال السلطة، وتسهيل إنتاج المنافع العامة وتلبية الميول المحلية، وجعل المواطنين أقرب إلى عملية صنع القرار، وتشجيع المشاركة)، هناك ثمنٌ يُدفع مقابل هذه المنافع. وتصعب اللامركزية تنفيذ السياسات و«تسمح بحدوث التأثيرات الخارجية المالية مع تقديم المنافع المحلية»^{١٦} وتنشأ مشكلة التنفيذ عندما يكون المسؤولون قادرين على ضبط عناصر ضرورية لتنفيذ السياسة. مثلًا، في سنة ٢٠١٤، تم تطبيق سياسة جديدة متعلقة بالرعاية الصحية في الولايات المتحدة، ولم تحبب بها خمس ولايات رفض حكامها ببساطة تنفيذ السياسة. وقد يؤدي هذا بدوره إلى مشاكل في التعاون بين المنظمات، لأنه

١٥ بارداخ، ي. (٢٠١٦). *Bardach, E.* دليل عملي حول تحليل السياسات: السبل ذو الحظوظ الثماني نحو المزيد من الفعالية في حل المشاكل A Practical Guide for Policy Analysis: The Eightfold Path to More Effective Problem Solving (الطبعة الرابعة). فونسد أوكس Thousand Oaks، كاليفورنيا: مطبعة سي كيو CQ Press

١٦ ويمر، د.ل.، وWeimer، D. L. & فاينينغ، أ. ر. Vining، A. R. (٢٠١١). تحليل السياسات: مفاهيم وممارسات (الطبعة ٥). بوسطن: لونغمان Longman.

وإن كانت الحكومة المركزية تتمتع ببعض السلطة على الحكومات المحلية، ستواجه تحديات في الرقابة والمراعاة في مجالات عدة، لكل واحد منها ظروف مختلفة. وبسبب تنوع أسباب إخفاق الحكومات المحلية في مراعاة سياسات الحكومة المركزية، يصبح من الصعب تنفيذ هذه السياسات باستخدام المقاربة نفسها في كل محلة. ويزداد تعقيد هذا الوضع عندما لا تتمتع الحكومة المركزية بالسلطة لإكراه الحكومات المحلية على الامتثال.

من منافع اللامركزية أنها تسمح بتأمين المنافع العامة المحلية بشكل يناسب الطلب المحلي بشكل أفضل. فهي تسمح للناس بالتعبير عن رأيهم فعلياً من خلال الانتقال إلى مناطق حيث يكونون قادرين على تلقي المنافع العامة التي يحتاجونها. وهذا يؤدي إلى دوائر اختصاص محلية تفرض تأثيرات خارجية مالية على بعضها البعض، فيجد المواطنون الفقراء أنفسهم متروكين في دوائر اختصاص أفقر بسبب المداخيل الضريبية الأدنى. وعلى المدى الطويل، يؤدي ذلك إلى تفاوت مستويات العيش ومستويات التطور في دوائر الاختصاص المحلية. بالتالي، تطرح اللامركزية تحدٍ بالنسبة إلى محلي السياسات والباحثين، فتصعب توقع تبعات بدائل السياسات، وهو ما سنناقشه في الأقسام اللاحقة.

فيما لا يتطرق هذا القسم إلى كل المشاكل المحتملة التي يواجهها الباحثون ومحللو السياسات في عملهم، لكنه يشكّل نقطة بداية جيدة للبدء بالتفكير بعمق ومنهجياً بشأن مشاكل السياسات العامة التي نواجهها. وفي خلال تعريف المشكلة وتشخيصها، لا بد أن يأخذ الباحثون بالاعتبار القوى السياسية والاقتصادية الأكبر من أجل تحديد نوع المشكلة التي يواجهونها وتطوير بدائل مناسبة ومستهدفة.

ج. تجسيم المشكلة

عند الإمكان، من المفيد إضافة حجم المشكلة إلى تعريفها حتى يستطيع القارئ أن يقدّر درجتها. مثلاً، بدلاً من مجرد القول إنه يتوافر القليل أو الكثير من شيء ما، يجب أن يرمي الباحث إلى توضيح حجم المشكلة من خلال جمع المعلومات حول نطاق النقص أو الفائض ودرجتهما وإدراج هذه المعلومات في تعريف المشكلة.

على سبيل المثال، بدلاً من مجرد القول إن بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرتفعة جداً، يمكننا أن نقول «يعاني حوالي ١٠٨ مليون شاب عربي تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاماً من البطالة»^{١٧}. فإضافة عدد ملموس إلى التصريح عن المشكلة يساعد القارئ في الاطلاع على حجم المشكلة ومدى إلحاحها. كذلك، من أجل توضيح جسامه المشكلة أكثر بعد، يمكننا أن نقول «يعاني حوالي ٢٩٪ من الشبان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من البطالة، مقارنةً بحوالي ١٣٪ حول العالم». فتقديم درجة المشكلة بهذه الطريقة يصعب على صانعي السياسات إهمال إلحاح المسألة المعنية، ويزيد أرجحية معالجتها لها.

2- جمع الأدلة

جمع الأدلة هي الخطوة المهمة التالية في بناء تحليل سليم للمشكلة. وهو أيضاً يشق الطريق إلى البدائل التي سيتم اقتراحها من أجل تخطي المشاكل التي تم تحديدها. وهذه الخطوة ضرورية لتقييم طبيعة ودرجة المشكلة التي يحاول المحللون تعريفها، كما أنها مهمة في تقييم خصائص موضوع السياسة. وأخيراً، إن جمع الأدلة مهم لفهم سبب وكيفية عمل السياسات المتشابهة في حالات قابلة للمقارنة.

قد تستغرق مهمة جمع الأدلة وقتاً كبيراً. لذلك، من المهم جمع البيانات التي يمكن توليفها إلى «معلومات» يمكن تحويلها بدورها إلى «أدلة» لها علاقة نوعاً ما بالمشكلة محلّلة. والأدلة مهمة في تحليل السياسات لثلاثة أسباب رئيسية هي: أولاً، إنها تُستخدم لتقييم طبيعة ودرجة المشكلة التي يتم تعريفها؛ وثانياً، إنها تُستخدَى لتقويم خصائص الوضع المدروس (الميزانيات، التغييرات الديمغرافية، الإيديولوجيات السياسية لأصحاب المصلحة الأساسيين...); وأخيراً، تُستخدم الأدلة لتقييم السياسات المشرّعة في حالات متشابهة في مواقع مختلفة أو أوقات مختلفة.

<http://www.youthpolicy.org/mappings/regionalyouthscenes/mena/facts> ١٧

يجب أن يعتمد المحللون لتحقيق هذه الغاية على مصادر موثوقة للبيانات، وأن يراجعوا الأدبيات المتوافرة، ويُجروا الدراسات والاستطلاعات والمقابلات عند الإمكان. ويمكن العثور على البيانات في كل مكان، لكن لا تناسب كل البيانات تحليلًا ما. وثمة حد أدنى من المتطلبات لاعتبار البيانات موثوقة: فأولاً، يجب أن تكون أصلية؛ وهذا يعني أنه يجب العودة إلى مصدرها الأصلي والتحقق منها. ويجب أن تكون البيانات أيضاً شاملة وتوفّر معلومات كافية لفهمها ووضعها في السياق الذي صيغت فيه من خلال تحليلها فحسب. بالإضافة إلى ذلك، وبحسب المسألة، يجب أن تكون البيانات راهنة لأن تطورها قد يؤثر في نتيجة التحليل. وأخيراً، لا بد من أن تكون البيانات شرعية ومناسبة وغير متحيزة قدر الإمكان حتى تكون موثوقة.

أ. مراجعة الأدبيات:

تشكل الأدبيات ذات الصلة عادةً قسماً كبيراً من أبحاث محلي السياسات، ويمكن أن تكون مفيدة جداً في قيادة الباحث إلى مصادر إضافية للبيانات، وإلى خبراء معينين لمقابلتهم، وإلى مصادر أخرى للمعلومات. ويُصَحّ باستخدام الاقتباسات في الأدبيات المُستخدَمة لإيجاد مراجع إضافية يمكن أن تكون مفيدة. مع ذلك، من المهم جداً الاستشهاد بالمصادر المُستخدَمة، لضمان المصدقية والسماح للباحثين الآخرين بتعقب البيانات المُقدّمة. وتشمل المصادر الموثوقة الصحف التي يراجعها النظراء، والمنشورات المهنية، وكتب الخبراء في الميدان المدروس، وتقارير منظمات غير حكومية ومنظمات دولية محترمة.

ب. الدراسات الاستقصائية والاستطلاعات

تشكل الدراسات الاستقصائية والاستطلاعات مصدرًا مهمًا للمعلومات التي يمكن استخدامها في عملية ما لتحليل السياسات؛ فيمكن أن يُجري المحللون دراسات استقصائية واستطلاعات لاكتشاف تصورات الناس بشأن المشكلة التي تُعالج والبدائل المحتملة للسياسات. وتتمتع منظمات المجتمع المدني بقدرة جيد على إجرائها، نظرًا إلى روابطها القوية بالناس.

لكن قد تكون الدراسات الاستقصائية والاستطلاعات غير موثوقة ومضللة إلى حد كبير. لذلك، من المهم للغاية أن يستخدم الباحثون والمحللون الممارسات الفضلى أو أن يستشيروا خبيرًا في الميدان. وبدلاً من ذلك، من المهم تقييم جودة الدراسة ومنهجيتها حيث تكون البيانات متوافرة مسبقًا. وتشمل بعض الأسئلة التي يُعتبر طرحها مهمًا:

● ما هو عدد الناس الذين شملهم الاستطلاع؟ وهل كان النموذج يمثل كل الناس الذين يواجهون حاليًا المشكلة المطروحة؟

● كيف تم صياغة الأسئلة؟ وهل تم تصميم أي أسئلة لقيادة الناس إلى إجابات محددة؟

● كيف جُمعت الإجابات؟ وهل كانت منهجية جمع البيانات موثوقة؟ وهل تم إقصاء أي مجموعة من الناس من الدراسة لأنهم كانوا غير قادرين على المشاركة (أي لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت، لا يملكون خطًا ثابتًا...) في حال ذلك، هل يؤثر هذا في مدى تمثيل نموذج المستجوبين؟

● هل كانت الأسئلة مفتوحة أو أنها وضعت المستجوبين أمام خيارات قليلة محدودة؟

ستؤثر الإجابات على هذه الأسئلة في موثوقية النتائج، وقد تؤثر في قوة تحليل السياسات كنتيجة. وفي حين أنه ما من دراسة استقصائية مثالية، من المهم الإقرار بنواقص البيانات المُستخدمة حيث يكون ذلك ملائمًا. وأخيراً، فيما من الضروري اقتباس مصدر البيانات المتوافرة، قد يكون من الضروري أيضاً إضافة ملحق يحدد الخطوط العريضة للمنهجية في حال إجراء دراسة أصلية بهدف تحليل السياسات.

كيف تُعدّ دراسة استقصائية قوية؟

الدراسة القوية هي دراسة تحتوي على أسئلة تقيس بدقة خيارات الناس وتجاربهم وسلوكهم. ويؤدي استخدام أسئلة دقيقة إلى تلقي إجابات دقيقة تساعدك في جمع معلومات وتعليقات متينة حتى تُستخدَم في التخطيط وتحسين البرنامج/السياسة.

يُعتبر تصميم الدراسة وتنفيذها عملية منهجية لجمع المعلومات تتطلب الانتباه إلى تفاصيل عدة في الوقت نفسه. وهذه العملية معقدة لأن الدراسات قد تسأل عن مواضيع بدرجات مختلفة من التفصيل، وقد تُطرح الأسئلة بطرق مختلفة، ويمكن أن تؤثر الأسئلة المطروحة مسبقاً في الدراسة في طريقة إجابة الناس على الأسئلة اللاحقة.

بغض النظر عن مدى تعقيد موضوعك، تشمل عملية تصميم دراسة استقصائية الخطوات الأساسية الآتية:

1. تصميم عملية الدراسة الاستقصائية:

تحتاج إلى الإجابة بوضوح عن أربعة أسئلة أساسية لإنجاز هذه الخطوة:

(1) ما هي أهدافك؟

أول ما عليك فعله هو تحديد هدف إنشائك لهذه الدراسة وكيف ستستخدم المعلومات. وغالباً ما تُستخدم الدراسات الاستقصائية ببساطة للحصول على تغذية راجعة من مجموعة محددة من الناس و/أو الاطلاع على ما يريدونه ويحتاجونه.

(2) ما هي الشريحة المستهدفة من السكان؟

من هم الناس الذين يهملك أن تسمع رأيهم؟ وما هي المعايير التي تفرّق أولئك الذين يجب أن تشملهم الدراسة عن الذين يجب عدم شملهم؟

(3) ما هو التوقيت؟

يُعتبر تطوير جدول زمني خطوة مهمة جداً في تخطيط دراستك. فمتى تقضي الحاجة إلى بيانات الدراسة؟ عليك تحديد الوقت الأفضل للتواصل مع المشاركين المحتملين.

ما هي الطريقة التي ستستخدم؟

الطريقة هي في المبدأ مزيج من الخيارات التي تتخذها بشأن التواصل مع نماذج الأعضاء، وإدارة الأسئلة، وتسجيل الإجابات. وهي تتأثر في السكان الذين تستهدفهم الدراسة، والموضوع، وكيف تخطط لاستخدام المعلومات التي تجمعها.

2. تطوير الأسئلة

لتحديد أسئلة الدراسة، عليك أن تحدد أولاً ما هي المواضيع التي ستغطيها الدراسة. ويشمل ذلك التفكير في ما يحدث حولك، في مجتمعك وأمتك، أو حول العالم، ثم التفكير في ما سيكون مناسباً للناس أو صانعي السياسات أو وسائل الإعلام.

وفي خلال تطوير أسئلة دراستك، تذكر دائماً هدف الدراسة. فيجب أن تكون الأسئلة ضرورية للهدف. وسيساعدك هذا في تطوير أسئلة متينة وتفادي ضياع المستجوبين.

نصائح لكتابة أسئلة جيدة:

(1) قياس التغيير على مر الزمن

عند الإمكان، ارتكز على ما تم إنجازه من قبل. فقد حاول شخصاً ما، في مكان ما، وفي وقتٍ ما، جمع المعلومات نفسها أو معلومات مشابهة. فاحصل على الدراسات السابقة التي أجرتها منظمتك أو أجراها أشخاص آخرون، وتحقق إذا تم استخدام الأسئلة في أوقات مختلفة على مر الزمن. ويسمح لك هذا بنقل التغييرات في الآراء الإجمالية لعامة الناس.

(2) صياغة السؤال

تفادى استخدام الكلمات المعقدة والمصطلحات التقنية والجمل التي يصعب فهمها. واستخدم بدلاً من ذلك لغةً يستخدمها عادةً المستجوبون.

3) نوع السؤال - مفتوح أو مغلق

من القرارات الأهم التي قد تؤثر في كيفية إجابة الناس على الأسئلة، هو إذا ما كان السؤال مطروحًا بشكل مفتوح، أي عندما يجيب الناس بعباراتهم الخاصة، أو بشكل مغلق، أي عندما يُطلب منهم الاختيار من بين عدة احتمالات للإجابة تكون موضوعة في لائحة.

وتؤمن الأسئلة المغلقة لائحة من الإجابات المقبولة. وتدرج ضمن هذه الفئة لوائح التدقيق، والأسئلة المتعددة الخيارات، وأسئلة الإيجاب والنفي، ومقياس الموقف. وقد يجد المستجوبون أنه من الأسهل الإجابة على السؤال الذي يوفّر خيارات للإجابات، وأنه من الأسهل والأسرع تفسير وتحليل الإجابات على الأسئلة المغلقة.

أما الأسئلة المفتوحة مثل «ما هي المشكلة الأهم التي تواجه مجتمعنا اليوم؟»، فتسمح للمستجوبين بالإجابة بعباراتهم الخاصة. وتتعدد منافع إعطاء هذه الفرصة لهم للتعبير عن أنفسهم:

- فقد تزداد نسبة تفكير المستجوبين بإجاباتهم

- وقد تبرز إجابات غير متوقعة

- وقد توصف وجهات نظر المستجوبين بشكل أدق.

غير أنه قد يصعب تفسير بعض الإجابات على الأسئلة المفتوحة، وقد تكون الإجابات منتشرة على فئات عدة، ما يصعب تحليلها.

4) ترتيب الأسئلة

بعد تطوير أسئلة الدراسة، تتمثل الخطوة التالية في الانتباه إلى كيفية ترتيبها في الدراسة. وقد يكون لموضع السؤال تأثير في النتيجة أكبر من تأثير اختيار الكلمات المستخدمة في السؤال.

3. اختبار الأسئلة

ما إن تنتهي من تحضير الأسئلة، ستطلب من الآخرين التحقق من أخطاء القواعد والإملاء، ومن إمكانية القراءة والانسيابية، والتطابق مع أهداف الدراسة الحالية.

أ) الاختبار التجريبي

بعد التحقق من النقاط أعلاه، يجب إجراء اختبار تجريبي لتقييم كيفية استجابة نماذج الناس الذين تستهدفهم الدراسة على الاستبيان. والهدف الأساسي من الاختبار التجريبي هو اختبار كامل إجراءات التنفيذ.

تُجرى الاختبارات التجريبية عادةً قبل وقت كبير من نشر الاستقصاء لتمكين إجراء المزيد من التغييرات الجوهرية إلى الاستبيان أو الإجراءات. وتُعتبر الاختبارات التجريبية مفيدة خاصةً عندما يختبر أصحاب الدراسة أسئلة جديدة أو عندما يُجرّون تغييرات أساسية على استبيان ما.

ب) الاختبار المسبق

على غرار الاختبارات التجريبية، يساعد الاختبار المسبق في تقدير كيف يمكن أن يجيب الناس على الأسئلة. ومن خلال إجراء اختبار مسبق باستخدام عينة صغيرة من الناس الذين تستهدفهم الدراسة، ستتمكن من تحديد ما إذا كان المستجوبون يفسرون الأسئلة كما يُقصد، وما إذا كان ترتيب الأسئلة يؤثر في الإجابات.

3- بناء البدائل

بعد تطوير إطار عمل مفهومي لتشخيص مشاكل السياسات العامة وفهمها، تتمثل الخطوة التالية في التركيز على تطوير حلول السياسات. فيجب بناء بدائل للسياسة ثلاثية تعريف المشكلة، ويجب أن تكون هذه البدائل محددة حتى تُترجم بسهولة إلى أفعال. وسيقدم هذا القسم عددًا من السياسات العمومية التي يمكن استخدامها لمعالجة إخفاق السوق أو الحكومة. لكن بسبب تعقيد معظم مشاكل السياسات العامة، من المهم الإشارة إلى أن توصيات السياسات العمومية هذه ليست إلا نقطة بداية ويجب تكييفها مع كل مشكلة. مع ذلك، إن معرفة هذه السياسات العمومية ونتائجها المتشابهة هي خطوة مفيدة لتحديد مشاكل السياسات ومعالجتها في النهاية. وبحسب الحالة، يمكن أن تقدم أكثر من سياسة عمومية واحدة حلولًا محتملة لمشكلة ما متعلقة بالسياسات.

غالبًا ما تُصنّف السياسات العمومية ضمن خمسة أنواع، يُستخدم معظمها ويُعترف به إلى حد كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهي تشمل:

- تحرير الأسواق وتيسيرها وتحفيزها؛
- استخدام الضرائب والإعانات لتغيير الحوافز؛
- وضع القواعد؛
- تأمين المنافع عبر آليات غير سوقية؛
- توفير الضمان ووسائل الدعم.

في ما يلي شرح لكل واحدة من هذه السياسات العمومية ووصف للأوضاع التي تُستخدم فيها بالشكل الأفضل.

تحرير الأسواق وتيسيرها وتحفيزها

يجب النظر في هذه الأنواع من حلول السياسات العمومية في الحالات حيث ما من إخفاق متأصل في السوق، أو في حالات حيث ما من سوق على الإطلاق، على الرغم من غياب حالات إخفاق السوق - وهي حالة تمثل إخفاق الحكومة.

تحرير الأسواق:

تتوافر ثلاث مقاربات مختلفة لتحرير الأسواق هي: رفع الضوابط والتشريع والخصخصة.

1. رفع الضوابط: يشير رفع الضوابط في شكله الأبسط إلى تقليص السلطة الحكومية أو إلغاؤها في سوقٍ محدد. وهذا يعني عادةً تقليص ضوابط الدولة ورفع الحواجز والعوائق أمام الدخول إلى السوق واستبدالها بإشراف الحكومة. ويجب أن يوصى برفع الضوابط عندما يتبين من تشخيص المشكلة والأدلة أنه ثمة إخفاق حكومي ناتج عن استجابة الحكومة للأنشطة الريعية. وتحدث الأنشطة الريعية عندما تستخدم شركة أو منظمة مواردها لضمان أرباح اقتصادية من دون المساهمة في أي منفعة إلى المجتمع عبر إنشاء ثروة جديدة. كما تستخدم الحكومة رفع الضوابط في حالة الاحتكارات التي تحد من المنافسة وتساهم في عدم الكفاءة من خلال رفع الأسعار بشكل اصطناعي. وأخيرًا، يُستخدم رفع الضوابط في بعض الحالات من أجل حماية المستهلكين والناس (مثلًا: فرض معايير سلامة الغذاء والعقاقير، ضبط الملكية الخاصة للأسلحة،...).

يهدف رفع الضوابط إلى زيادة المنافسة، وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة. مع ذلك، عندما تحاول الحكومة فرض الضوابط في حال غياب إخفاق السوق، هذا يؤدي إلى إخفاق الحكومة وزيادة عدم الكفاءة. من المهم أيضًا الإشارة إلى أن رفع الضوابط يجب أن يحدث تدريجيًا بما أنه قد يؤدي إلى خسائر أو أرباح توزيعية

واسعة النطاق ما إن يُلغى تدخل الحكومة. كذلك، يمكننا أن نتوقع أن أصحاب المصلحة الذين تمتعوا بالمنافع كنتيجة للضوابط ستكون لهم مكاسب خاصة في الحفاظ عليها وسيكافحون على الأرجح ضد رفع الضوابط. وسيعالج التحليل القوي للسياسات، وإن بإيجاز، هذه المخاوف. لكن أظهرت الأدلة أن رفع الضوابط عن الصناعات حول العالم يؤدي إلى أرباح اجتماعية كبيرة. وعلى الرغم من هذا، من المهم ترداد القول إن الضبط ضروري في حالات عدة لحماية الناس، ويجب عدم التوصية به إلا إذا اتضح أن تدخل الحكومة أدى إلى حالات من عدم الكفاءة.

2. التشريع: فيما تنحصر توصية السياسات العمومية هذه أكثر في تطبيقها، يمكن أن يحرر التشريع الأسواق من خلال إزالة العقوبات الجنائية في الحالات التي يُعتبر فيها التجريم غير فعال وله تبعات غير مقصودة. وعادةً تأتي توصية التشريع عندما تتغير المواقف الاجتماعية حول مسائل محددة، ويُطبّق التشريع عبر عدد من الخطوات، تبدأ بالعادة بإنهاء التجريم عندما تُستبدل العقوبات الجنائية بالعقوبات المدنية كالغرامات. وتشمل منافع التشريع ازدياد المداخيل الضريبية، وفي بعض الحالات، التطور الاقتصادي.

3. الخصخصة: ربما أكثر طريقة مفهومة ومستخدمة لتحرير الأسواق هي الخصخصة، التي تُستخدم بطرق مختلفة عدة:

- الانتقال من الهبات الحكومية إلى فرض الرسوم على المستخدم؛
- التعاقد من الباطن لتأمين السلع أو الخدمات التي اعتادت الحكومة أن تؤمّنها؛
- بيع الشركات التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، وهي عملية تُعرّف بإبطال التأمين؛
- تخفيف (أو إلغاء) القيود التي تمنع الشركات الخاصة من التنافس مع الشركات التي تملكها الدولة أو الدوائر الحكومية.

بالطبع، تُعتبر إخفاقات السوق مرة أخرى في صميم الخصخصة كحل سياسات عمومية. فتقوم معظم الشركات العامة لأنه من الواضح أن السوق غير قادر على توزيع السلع والخدمات بكفاءة. وعلى الرغم من ذلك، تكثُر أيضًا الأمثلة عن حالات عدم الكفاءة الناتجة عن التأمين العام لسلعة أو خدمة ما. وكنتيجة لذلك، يوصى عادةً بالخصخصة في حالات إخفاقات الحكومة الناتجة عن التوريد البيروقراطي غير الكفوء للسلع والخدمات. وفي هذه الحالات، اعتاد «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» على حث البلدان على البدء بالخصخصة.

عادةً ما تؤدي الخصخصة إلى أرباح ملحوظة في الكفاءة، حتى في البلدان النامية، وخاصةً في القطاعات التي تتسم بالاحتكار الطبيعي أو باحتكار القلة، مثل توزيع الكهرباء والغاز والمياه حيث تبرز تحسينات بالإجمال في الكفاءة التقنية بعد الخصخصة. لكن لا بد من وضع إطار عمل تنظيمي لضمان استمرار تحسينات الكفاءة.

تيسير الأسواق

تتمتع الحكومة بالقدرة على تيسير الأسواق في الحالات التي لا تتواجد فيها الأسواق، ويتعين عليها القيام بذلك. وقد يعني تيسير الأسواق وضع حقوق ملكية للمنافع الموجودة مسبقًا أو إنشاء منافع جديدة قابلة للتسويق.

1. وضع حقوق ملكية: تذكرنا من الخطوة الأولى أعلاه أن المنفعة العامة الخالصة هي غير تنافسية وغير قابلة للمنع. وتذكروا أيضًا، من الجدول [إدراج رقم] أن المنفعة المجانية هي المنفعة غير القابلة للمنع إما التنافسية، وتشمل الأمثلة على ذلك مواقف السيارات - وهي منافع لا يمكن

ردع الناس عن استخدامها لكن لا يستطيع أن يستخدمها أكثر من شخص واحد في الوقت نفسه - أو الأرض العامة - التي لا يمكن ردع أحد عن استخدامها لكن قد يحدث فيها ازدحام بسبب محدودية المكان. ومع ارتفاع الطلب، تصبح المنفعة المجانية مكتظة. ومن دون حقوق ملكية شاملة وفعالة، ينشأ خطر بروز وضع منح للجميع^{١٨} تغيب فيه الكفاءة. ويساعد وضع حقوق ملكية في تخفيف الازدحام ومعالجة حالات عدم الكفاءة الناتجة عنه. مع ذلك، غالبًا ما يثير تخصيص حقوق ملكية النزاع، لأن الناس الذين يستفيدون من المنافع المجانية سيعارضون توزيع حقوق الملكية الذي سيجعلهم يدفعون أكثر لاستخدام سلعة أو خدمة. كذلك، قد يؤدي وضع حقوق ملكية إلى الأنشطة الربعية، التي ينفق الناس فيها الموارد للضغط على صانعي السياسات من أجل الحصول على حصة أكبر. وكنيجة لذلك، يجب أن تضمن توصيات السياسات التي تشمل حقوق الملكية وجود آليات موضوعة للحد من المنافسة السياسية على حقوق ملكية جديدة.

2.

إنشاء منافع جديدة قابلة للتسويق: يمكن أن تُنشئ الحكومات أيضًا منافع جديدة قابلة للتسويق للمساعدة في تأسيس سوق جديدة. وهذا شائع أكثر فأكثر في السياسة البيئية، حيث أنشأت حكومات عدة رخص قابلة للتداول التجاري من أجل منح حق انبعاث الملوثات كوسيلة للحد من التلوث. وفي هذا السيناريو، يمكن أن يشتري المنتج رخصة من أجل إصدار الانبعاثات الضرورية لعملية الإنتاج. غير أنه بهدف زيادة الأرباح إلى الحد الأقصى، للمنتج مصلحة مكتسبة في الحد من كمية الانبعاثات في المياه أو الهواء من أجل تقليل التكاليف إلى الحد الأدنى. كما أن المنتجين قادرين على بيع رخصهم إذا لم يستخدموها، وبالتالي تحقيق مدخول جديد. وبهذه الطريقة، تستطيع الحكومات ضبط كلفة التأثير الخارجي السلبي - أي التلوث. لذلك، على محلي السياسات والباحثين أن ينظروا في التوصية بإنشاء منافع جديدة قابلة للتسويق عند الإمكان من أجل الاستعاضة عن كلفة التأثيرات الخارجية السلبية.

تحفيز الأسواق.

يمكن أن تحفز الحكومات عمليات السوق عندما لا تستطيع الأسواق أن تعمل بكفاءة، وهو ما يحصل عادةً عندما لا يمكن ضمان المنافسة في هذه السوق، أي عند الاحتكار الطبيعي. في هذا السيناريو، يمكن جعل المنافسة ممكنة للسوق عبر المزاد، حيث يُباع حق تأمين المنفعة. مع ذلك، لن يعالج المزاد المشكلة إذا تم منح حق تأمين المنفعة ببساطة إلى المزاد الأكبر. على العكس، ستطلب المزايدة التنافسية من المزايدين تقديم أدنى سعر تجزئة ممكن لتأمين السلعة أو الخدمة إلى العملاء. لذلك، المزاد الرابع هو الذي يكون قادرًا على تأمين المنفعة بالسعر الأدنى. إلا أن ذلك سيتطلب الإشراف والضبط بما أن هذا النظام يقدم حافزًا إلى المنتج لتخفيف جودة السلعة أو الخدمة. وتُستخدَم المزايدات [أو المناقصات] من هذا النوع بالإجمال عند منح الحقوق لاستغلال الموارد الطبيعية العامة. فتكون المناقصات وعمليات تحفيز السوق مفيدة في الحالات التي تشمل احتكارات طبيعية وموارد شحيحة عامة يجب توفيرها وتوزيعها بكفاءة.

استخدام الضرائب والإعانات لتبديل الحوافز

من غير المفيد عادةً محاولة تحرير الأسواق أو تيسيرها أو تحفيزها «إذا كان إخفاق السوق متفشٍ أو تواجدت قيم تختلف عن الكفاءة تُعتبر مهمة»^{١٩}. في هذه الحالات، يمكن أن يكون تدخل الحكومة أكثر جرأة وأن يشمل إعانات وضرائب لتشجيع بعض التصرفات وإحباط تصرفات أخرى. فستُستخدم الضرائب والإعانات في حالات حيث يكون

١٨ يعني ذلك أن المنافع المادية أو البنى التحتية تصبح متاحة للمستخدمين، فضلًا عن المالك، مقابل رسم.

١٩ ويمر، د. ل. Weimer، D. L. & فاينينغ، أ. ر. Vining، A. R. (٢٠١١). تحليل السياسات: مفاهيم وممارسات Policy analysis: Concepts and practice (الطبعة ٥). بوسطن: لونجمان Longman.

الهدف هو تصحيح إخفاق السوق أو تحقيق إعادة التوزيع. بمعنى آخر، يوصي محللو السياسات بالضرائب والإعانات عندما يكون الهدف هو تبديل الحوافز والسلوك من خلال تغيير سعر المنافع.

تستطيع الضرائب والإعانات تعزيز الكفاءة الاقتصادية عندما تُستخدم لتصحيح التأثيرات الخارجية السلبية أو الإيجابية. لكن عندما تُستخدم في غياب التأثيرات الخارجية، يمكن أن تؤدي إلى خسائر في الكفاءة الاقتصادية (أي لا يتم توزيع الموارد بالشكل المثالي). وكنتيجه لذلك، يجب أن يتنبه محللو السياسات والباحثون إلى التوصية بالضرائب والإعانات من أجل حل المشاكل العامة في الحالات التي يتم فيها تحديد تأثير خارجي فحسب. كما من الضروري التمييز بين الضرائب المصممة لزيادة مدخول الحكومة والضرائب المستخدمة لتصحيح إخفاق السوق. ولا يُعنى حل السياسات العمومية هذا بالضرائب المصممة لزيادة مدخول الحكومة، على الرغم من أن هذه الأنواع من التدخلات لها آثار في السياسة. بل نحن معنيون هنا باستخدام الضرائب لحل مشاكل السياسات العامة، ويمكن تصنيفها ضمن أربع فئات عامة، تُستخدم كل واحدة منها لاستهداف سلوك مختلف:

1. الضرائب من جانب العرض التي تستهدف المنتجين بطريقة من الطريقتين:

أ. ضرائب المخرجات: كما ذكر سابقاً، تميل المنافع إلى أن يتم إنتاجها بإفراط في الأسواق التي تشهد تأثيرات خارجية سلبية. وبهدف إحباط عزم المنتجين على إنتاج الكثير من تلك المنفعة، من الممكن استيعاب التأثير الخارجي السلبي من خلال فرض ضريبة على المنتج، الذي يستطيع لاحقاً اختيار نسبة تقليص الإنتاج للحد من مدفوعاته الضريبية. ومن الأمثلة الشائعة أكثر فأكثر عن الضرائب من جانب العرض هي ضريبة الانبعاثات الكربونية، التي تُفرض على المنتجين بناءً على مقدار الانبعاثات الكربونية الصادرة في عملية الإنتاج. كما تُطبّق ضرائب المخرجات عادةً على تكرير البنزين لإحباط فرط الإنتاج. وعلى الرغم من ملاءمة ضريبة المخرجات وبساطتها كحل سياسة، فهي صعبة التنفيذ لأن نقص المعلومات يصعب وضع معدل الضريبة المثالي. وفيما من الممكن تقدير معدل الضريبة الصحيح عبر التجربة والخطأ، قد تظهر شوائب متعددة تشمل الشك وسلوك المنتجين الانتهازي والتكاليف الرقابية والإدارية المرتفعة. وعلى الرغم من هذا، قد تتعدد منافع ضرائب المخرجات إذا تم إيجاد معدل الضريبة المناسب وعندما يتم ذلك. فقد تخفّض ضرائب المخرجات، التي يُشار إليها أحياناً بضريبة بيجو، الكلفة من خلال تشجيع المنتجين على العمل بكفاءة أكبر، وتشجّع الابتكار التكنولوجي للحد من التأثيرات الخارجية من أجل تفادي دفع الضرائب وتقليص تدخل الحكومة والتعقيد الإداري وتكاليف المعاملات.

ب. التعريفات الجمركية التي تستهدف السلع المستوردة - وأحياناً المصدرّة. وهي إما تشكل نسبةً من سعر السلعة وإما مبلغاً ثابتاً مقابل كل وحدة، بغض النظر عن السعر. وعادةً توضع التعريفات الجمركية لحماية صناعات محددة من منافسة المصدرين الأجانب، ما يُعتبر تأثير خارجي إيجابي. لكن على الرغم من ذلك، تولّد التعريفات خسائر ملحوظة في الكفاءة الاقتصادية، عبر منع التوزيع المثالي للموارد.

2. الإعانات من جانب العرض: عندما يكون الهدف هو زيادة عرض منفعة محددة، يمكن أن تؤمّن الحكومات الإعانات إلى المنتجين من أجل تشجيع الأسواق التي تشهد تأثيرات خارجية إيجابية. فتقلص الإعانات من جانب العرض كلفة الإنتاج، وبالتالي تشجع المنتجين على تأمين المزيد من السلعة أو الخدمة المرغوب فيها. ويمكن أن تؤمّن الحكومات أيضاً الهبات إلى السلطات الحكومية المحلية من أجل تشجيع زيادة عرض السلع والخدمات التي تعود بالفائدة على موكلها، كالاستثمارات في التعليم العام أو تطوير المزيد من المنتزهات العامة. ومع أن ذلك قد يبدو معاكساً للتوقعات، يمكن أن تُستخدم الإعانات أحياناً لمعالجة التأثيرات الخارجية السلبية من خلال الدفع إلى المنتجين حتى يخفضوا مستوى التأثير الخارجي. وفي هذه الحالة، يتم تحفيز المنتجين على تقليص التأثير الخارجي السلبي بدلاً من معاقبتهم على توليده.

3. الضرائب من جهة الطلب التي تُقسم أيضًا إلى فئتين أساسيتين هما:

أ. ضرائب البضائع تُستخدم لاستيعاب أثر السلع التي لها تأثير خارجي سلبي من خلال زيادة سعر السلعة على المستهلك، وبالتالي تخفيف استهلاك تلك السلعة. وغالبًا ما تُفرض ضرائب البضائع على السجائر أو الكحول لتخفيف شرائها. وفيما يُستخدم هذا النوع من الضرائب بشكل كبير، لا يتضح دائمًا إذا سيخفف استخدامه فعليًا نسبة الطلب إلى حد كبير، أو إذا ستتغير نسبة الطلب قليلًا فحسب، فتولد الكثير من المداخل الضريبية في هذه العملية. وفي هذه الحالة الأخيرة، قد يؤدي المستوى المرتفع من المداخل الضريبية إلى الانحراف عن هدف تقليص الطلب.

ب. رسوم الاستخدام تُطبّق في حالتين: (١) لاستيعاب التأثير الخارجي السلبي؛ (٢) لتسعير المنافع العامة غير التنافسية والقابلة للمنع بشكل مناسب (مثلًا: الجسور، المتاحف التي تمولها الدولة...). فعندما تُستعمل رسوم الاستخدام لاستيعاب التأثير الخارجي السلبي، تعمل مثل ضريبة البضاعة أو الضريبة من جهة الطلب. لكن عندما تُستعمل لتسعير المنافع العامة المكتنزة بشكل مناسب، تأخذ شكل رسم المرور أو الدخول. وتساعد رسوم الاستخدام في الدفع للحفاظ على المنافع العامة، وتخفف العبء الملقى على عاتق دافعي الضرائب نوعًا ما، كما تردع الاكتظاظ من خلال ردع فرط الاستخدام.

إنما تجدر الإشارة إلى تحدي تنفيذ رسوم الاستخدام إذا توجّب تطبيقها بكفاءة. فأولًا، لا يمكن أن يكون التسعير مناسبًا إلا إذا تم تطبيق رسوم الاستخدام على كل المنافع العامة المزدهمة. مثلًا، لن تتحقق الكفاءة عند فرض رسم مرور على طريق سريع أو جسر مزدحم إلا إذا تم فرض هذا الرسم على كل الطرقات السريعة والجسور الأخرى. وثانيًا، عندما يعتاد المستخدمون على استخدام سلعة أو خدمة محددة مجانيًا، قد يكون من الصعب، ومن غير المرغوب سياسيًا، تطبيق نظام دفع. وأخيرًا، يجب أن يأخذ محللو السياسات بالاعتبار كلفة تنفيذ رسوم الاستخدام قبل التوصية بها كحل سياسة. ففي بعض حالات المصاعب التقنية أو انخفاض الطلب، قد تكلف رسوم الاستخدام لتنفيذها أكثر مما تستحقه.

4. الإعانات من جانب الطلب: إذا كان الحل المناسب لمشكلة عامة هو تشجيع الناس على زيادة استهلاك سلعة أو خدمة ما، يمكن أن يوصي محللو السياسات باعتماد إعانات من جانب الطلب، تكون مصممة لتخفيض سعر السلعة بالنسبة إلى المستهلك الأخير. وتتوافر طريقتان لتحقيق هذا الهدف:

أ. الإعانات العينية، أو القسائم، التي تُستخدم لتقليل كلفة استهلاك سلعة أو خدمة ما على المستهلكين. وهذا يعني أن الحكومة تؤمّن مباشرة السلعة أو الخدمة إلى المستهلكين (أي تبتاع الحكومة الخبز وتسلمه إلى الناس الذين يحتاجونه). لكن في أنظمة عدة اليوم، تُوزّع معظم الإعانات العينية عبر قسيمة تسمح للمتلقّي بشراء السلع أو الخدمات التي يحتاجها بأسعار منخفضة. وغالبًا ما تُستخدم القسائم لدعم التعليم والأغذية والسكن وحتى الحماية البيئية.

ب. تُستخدم الخصوم الضريبية أيضًا لحث الناس على طلب سلع محددة مثل السكن والتعليم والرعاية الطبية ورعاية الأطفال وعمل المنظمات الخيرية. وتعمل الخصوم الضريبية من خلال تخفيض سعر السلعة المعنية بعد خصم الضريبة. مثلًا، إذا كان الحل لمشكلة عامة في سوق السكن هو زيادة الطلب، قد يطلب محلل السياسات أن تنفّذ الحكومة سياسة يمكن

من خلالها أن تُقتطع تسديدات الرهون من العائد الخاضع للضريبة، فتتدنى فعليًا كلفة ملكية المنزل. وتُستخدم الخصوم الضريبية بالعادة أيضًا لتشجيع الناس على شراء سيارات صديقة للبيئة أو استخدام الطاقة الشمسية بدلًا من الطاقة التقليدية في منازلهم. وفي حالات عدة، تهدف الخصوم الضريبية إلى تحفيز الطلب في خلال فترة الركود.

يمكن إعادة توزيع الإعانات من جانب الطلب وهي تُطبَّق بالشكل الأفضل عندما يكون الهدف هو زيادة الإنصاف الاجتماعي. غير أنه غالبًا ما يكون هذا محيرًا لأنه يصعب التمييز بين الكفاءة والإنصاف في هذه الحالات.

تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه السياسات قد تندرج ضمن أكثر من فئة واحدة من هذه الفئات. مثلًا، يمكن اعتبار الضريبة على البنزين ضريبة من جانب العرض ومن جانب الطلب في آن لأن تأثير الضريبة لا يتغير، بغض النظر عما إذا كان يتم تحصيلها من المستهلك أو المكرر.

4- وضع القواعد

في ميدان السياسات العامة، تُستخدم القواعد للإكراه على سلوك محدد، بدلًا من استدراجه. وتُطبَّق القواعد بالإجمال من خلال عقوبات جنائية أو مدنية، وتكاد أن تكون الطريقة الأكثر كفاءة لمعالجة إخفاقات السوق في حالات عدة. ويتوافر نوعان من القواعد:

1. قواعد إطار العمل، التي تشمل كلاً من القانون المدني والجنائي، وتتوافر في كل نظام اقتصادي وسياسي. وفي الواقع، يعتبر وهر وفاينينغ أنه يمكننا أن ننظر حتى إلى السوق التنافسية نفسها على أنها منفعة عامة تعاني من نقص العرض إذا تركت تمامًا إلى القطاع الخاص. وكنتيجة لذلك، في كل البلدان والحكومات والاقتصادات قوانين (عقود، تجارية، عمالة...) تحكم العمليات التجارية في السوق. وهذه القوانين جميعها هي قواعد إطار عمل، وهي غالبًا الطريقة الأكثر كفاءة لضبط إخفاقات السوق. كذلك، يمكن استخدام قواعد إطار العمل لمكافحة إخفاقات الحكومة. مثلًا، يمكن أن تساعد القيود على الهدايا المقدمّة إلى السياسيين في تفادي سوء استعمال الأنشطة الريعية. وغالبًا، يوصي محللو السياسات بقواعد إطار العمل كحل لمشاكل السياسات العامة. لكن هذه التوصيات مفيدة إلى أبعد حد عندما تكون مفضّلة ويمكن ترجمتها بسهولة إلى أفعال. وغالبًا ما تصيغ مجموعات المناصرين التشريع لتقدّمه إلى صانعي السياسات من أجل تشجيع العمل على مسألة ما.

2. الضوابط، التي تشمل القيود على الأسعار والكمية والنوعية والمعلومات بالإضافة إلى ضوابط أخرى كالسجّل والشهادة والإجازة. وعلى عكس قواعد إطار العمل، التي تسهّل الخيار الخاص في السوق التنافسية، تهدف الضوابط إلى تغيير خيارات المستهلكين والمنتجين. فيشرح وهر وفاينينغ قائلين: «تعمل الضوابط عادةً عبر القيادة والتحكم»، ما يجعل إدارتها بسيطة نسبيًا. ويضيفان: «تُعطي التوجيهات، ويراقب الامتثال، وتُعاقب عدم المراعاة». غير أن الضوابط قد تكون مكلفة جدًّا لإصدارها وتنفيذها والحفاظ عليها، لذلك يجب أن تكون مبررة بشكل جيد. وعلى الرغم من تعدد طرق استخدام الضوابط، في ما يلي نظرة شاملة حول الأنواع المستخدمة عمومًا:

● ضوابط الأسعار:

○ تُستخدم بالإجمال لوضع أسعار أو معدلات أجور دنيا وقصوى وردع الشركات المحتركة من فرض أسعار ريعية؛

○ الانتقادات: حالات من عدم الكفاءة كنتيجة لتخصيص الموارد بشكل ما دون المثالي؛ والسلوك المبدّر؛ والسلوك الريعي وممارسة الضغط على المنظمين من شركات يجب تنظيمها.

● ضوابط الكمية:

○ تُستخدَم بالإجمال للتحكم بالتأثيرات الخارجية السلبية بيقين أكبر من الضرائب والإعانات. وتُستخدَم بالشكل الأفضل في الحالات التي تكون فيها تكلفة الخطأ باهظة؛

○ يمكن استخدامها أيضًا في التجارة الدولية ككوتا؛

○ في الحالة القصوى، تُستخدَم ضوابط الكمية كحظر على الاستخدام أو الكمية، مع عقوبات جنائية؛

○ من الضروري النظر في تبعات عدم الامتثال من أجل تصميم معايير فعالة لضوابط الكمية؛

● التأمين المباشر للمعلومات:

○ يُستخدَم لمعالجة عدم تناسق المعلومات من خلال تأمينها. ويمكن أن توفر الحكومات المعلومات مباشرةً إلى الناس، أو قد يلزمها مزودين لتأمين هذه المعلومات بأنفسهم؛

○ إنه خيار جذاب كسياسة، لأنه يتطلب حد أدنى من التدخل، وليس مكلفًا في تأمينه أو تنفيذه. لكنه أقل فعالية عندما يقترن بشوائب أخرى في السوق، كسعة الانتباه المحدودة للمستهلك، أو سوء إدراك الخطر، أو المنتجات المسببة للإدمان.

○ تشمل الأمثلة عن التأمين المباشر للمعلومات: ملصقات التحذير ومعايير الجودة.

● التأمين غير المباشر للمعلومات:

○ يُستخدَم خاصةً مع الخدمات، التي يصبح فيها التأمين المباشر للمعلومات أكثر صعوبة.

○ تشمل الأمثلة: معايير جودة الخدمة، والترخيص المهني، والشهادات.

تأمين المنافع عبر آليات غير سوقية:

لا يعالج محللو السياسات والباحثون الاقتصاديون إجمالاً التأمين العام للمنافع، ويعود جزء من السبب إلى أنها ظاهرة صعبة الشرح ولا تدعمها نظرية مقبولة حول الإنتاج العام. غير أن التأمين الحكومي المباشر يكون مناسبًا في حال إخفاق السوق المتأصل، رغم وجود تدخلات بديلة للإنتاج العام أيضًا، في حالات عدة، مثل المزادات والإعانات والضبط. لكن في حال وجود مشكلة الخطر المعنوي، قد يكون التأمين الحكومي للسلع والخدمات هو الخيار الوحيد الممكن للسياسات. مثلًا، لا يمكن عمليًا توفير الدفاع الوطني أو طباعة الأموال أو إدارة القضاء عبر السوق بسبب تضارب المصالح بشدة. وكنتيجة لذلك، يقترح وهر وفاينينغ اختبارًا مزدوجًا لإخفاق السوق من أجل تحديد الحالات التي يُعتبر الإنتاج الحكومي هو أفضل خيار متوافر للسياسة العامة. فأولًا، يجب أن تتوافر أدلة عن إخفاق السوق، وثانيًا يجب أن تتوافر أدلة تشير إلى أنه لا يمكن تطبيق سياسة عمومية

تكون أقل تدخلاً. وإذا توافر كلا المعيارين، من المحتمل التوصية بالتأمين الحكومي المباشر للسلع والخدمات. وقد يحدث هذا بطرق مختلفة عدة تشمل:

- التأمين المباشر عبر الدواوين الحكومية؛
- الشركات الحكومية؛
- التعاقد من الباطن مع الشركات الخاصة.

توفير الضمان ووسائل الدعم

السياسات العمومية الأخيرة التي يمكن التوصية بها من أجل تحسين مشكلة في السياسات العامة هي على شكل توفير الضمان، ما يقلص الخطر الفردي عبر التجميع. فيمكن شراء الضمان على نحو خاص لحماية الناس من الضرر اللاحق بالملكية، وكلفة الرعاية الصحية، ومتوجبات الضرر تجاه الآخرين. لكن بما أن الناس لا يتخذون دائماً القرارات المثالية في ما يخص شراء الضمان، وبما أن بعض العوامل مثل الخطر المعنوي، والاختيار السيء، والخبرة المحدودة في الضمان ستكون دائماً موجودة، لن تكون سوق الضمان كاملة على الأرجح. وكتيجة لذلك، يمكن أن يؤدي التدخل العام دوراً مناسباً في بعض أسواق الضمان. وتشمل بعض تدخلات الحكومة:

- الضمان الإلزامي؛
- الضمان المدعوم.

فيما يقلص الضمان الفرق في المداخل عبر نشر الخطر، تقوم وسائل الدعم بالأمر نفسه عبر آليات مركزية. وتشمل الأمثلة عن وسائل الدعم المخازين الاحتياطية، والمنح النقدية، وبرامج المساعدة التقليدية.

الوضع الرهن:

في حين تعدد السياسات العمومية التي يمكن استخدامها لتحسين مشاكل السياسات العامة، من الضروري إدراج الوضع الرهن دائماً في التحليل السليم للسياسات. فالوضع الرهن هو المعيار الذي يمكن من خلاله مقارنة الخيارات المتعلقة بالسياسات، وقد يساعد في الاحتراز من القرارات المتسارعة واقتراحات السياسات غير المنتورة. وفيما لا يشكل الوضع الرهن عادةً خياراً بحد ذاته، لكنه واقع مضاد ضروري ومفيد جداً عند تقييم السياسات. فعلى محلي السياسات أن يسألوا أنفسهم: «ماذا يحصل إن لم نقم بشيء؟» ثم يبدأوا بمقارنة أكبر مجموعة من خيارات السياسات إزاء الوضع الرهن. بالإضافة إلى ذلك، يشكل الوضع الرهن نقطة بداية جيدة خاصةً لأن «التغييرات الجارية التي تحدث بشكل طبيعي... قد تخفف المشكلة التي تعمل عليها، أو تجعلها أسوأ»^{٢٠}. بالتالي، يقترح بارداخ أيضاً النظر في كيفية تأثير التغييرات الطبيعية في نطاق المشكلة المطروحة من خلال التفكير في:

- التغييرات السياسية عقب إجراء انتخابات؛
- التغييرات الاقتصادية مثل البطالة ومعدلات التضخم المرتبطة بالدورة الاقتصادية؛
- الميزانيات المتغيرة في الهيئات والدوائر الحكومية التي ستُبنى بتنفيذ السياسات؛
- التغييرات الديمغرافية التي تشمل نماذج الهجرة وديمغرافيات الأعمار، إلخ؛

٢٠ بارداخ، ي. Bardach, E. (٢٠١٢). دليل عملي حول تحليل السياسات: السبيل الثماني نحو المزيد من الفعالية في حل المشاكل A Practical Guide for Policy Analysis: The Eightfold Path to More Effective Problem Solving (الطبعة الرابعة). تُؤسس أوكس Thousand Oaks، كاليفورنيا: مطبعة سي كيو CQ Press

- التغييرات التكنولوجية التي قد تساعد في تحسين بعض المشاكل أو التي قد تساعد في اعتماد السياسات وتنفيذها.

على الرغم من أنه في معظم الحالات لن يشكل الوضع الراهن في النهاية جزءاً من التوصيات النهائية الخاصة بالسياسات التي يقترحها تحليل السياسات، من المهم أخذه بالاعتبار كنقطة بداية.

قبل الانتقال إلى النقطة التالية، التي تركز بشكل أساسي على تقييم خيارات السياسات قبل إصدار توصية نهائية للعمل، من المهم الإشارة إلى أن هذه الخيارات العمومية المتعلقة بالسياسات يجب أن تلائم المشكلة المطروحة بعناية. فلا يكفي مجرد اقتراح فرض الضرائب أو وضع الضوابط. بل يتمثل عمل محلل السياسات في تطوير بدائل مفصلة ومناسبة عن السياسات من أجل تحسين المشكلة المعنية.

3. اختيار المعايير وتوقع النتائج ومواجهة المفازات

بعد تحديد حلول بديلة لمشكلة متعلقة بالسياسات، من الضروري تبني مجموعة أهداف تحدد ما الذي يجب أن تحققه معايير التقييم المنتقاة. فاختيار المعايير هي الخطوة التي تُستخدَم لقياس نتائج كل حل بديل وتأثيراته، ويجب اختيار المعايير التي تدعم مجموعة الأهداف المتبناة. ولتسهيل عملية اختيار المعايير المناسبة، تُترجم الأهداف، وهي عادةً الإنجازات الشاملة والرسمية والطويلة المدى المرغوبة والمتعلقة بحل المشكلة، إلى أغراض تكون مرگزة وملموسة أكثر. مثلاً:

- الهدف: «تعزيز انخراط الشباب في خدمة المجتمع في مدينتي»
- الغرض: «من أجل تعزيز انخراط الشباب في خدمة المجتمع في مدينتي، عليّ تدريب عدد X من الناشطين الشبان في كل عام»

ما إن تحدد أهدافك وأغراضك، تكون الخطوة التالية اختيار المعايير المناسبة. ويمكن تحقيق هذا من خلال توليد مجموعة خيارات، وتحليل كل خيار، وانتقاء الخيارات المفضلة. وستمكنك المعايير من تقييم كل حل (سياسة) بديل(ة) عبر المقاييس نفسها من أجل تحديد أفضل خيار للسياسات في النهاية. وتتوافر معايير عدة تُستخدَم عادةً، وهي تشمل (على سبيل المثال لا الحصر):

(١) النجوع؛

(٢) الكفاءة؛

(٣) الفعالية؛

(٤) الإنصاف؛

(٥) الجدوى الإدارية؛

(٦) الجدوى السياسية؛

(٧) الجدوى التقنية؛

(٨) التقبل الاجتماعي؛

(٩) الاستدامة؛

لفهم كيفية استخدام هذه المعايير، فلنستخدم المثل المذكور أعلاه من أجل تحديد أفضل بديل في ما يخص السياسات:

- النجوع: ما هو مقدار التعزيز في انخراط الشباب الذي يمكن أن نتوقعه من هذا البديل؟
 - فعالية الكلفة: كم ستكون كلفة تعزيز انخراط الشباب عبر هذا البرنامج مقارنةً ببدائل أخرى؟
 - الإنصاف: هل سيساعد البرنامج في تعزيز الإنصاف أو العدالة في توزيع التكاليف والمنافع والأخطار من خلال تأمين الفرص التي لم تكن متوافرة مسبقًا للشباب؟ مثلًا، هل يؤدي البرنامج إلى:
 - ضمان عدم التمييز، ومعاملة المشاركين كلهم بالطريقة نفسها؟
 - منح الناشطين من الإناث والذكور الفرصة نفسها للمشاركة؟
 - منح الأولوية إلى الشباب من المناطق المهمشة لأن وضعهم يتسم بعدم المساواة؟
 - الجدوى الإدارية - هل تملك (كفرد/مؤسسة) السلطة والقدرة والدعم والالتزام الضروري بتنفيذ هذا البديل من أجل تحقيق أهدافك؟
 - السلطة: هل تملك السلطة لتنفيذ السياسة المقترحة؟
 - القدرة: هل تملك الموارد لتنفيذ السياسة المقترحة، على صعيد الموظفين والمهارات والمال والتدريب والخبرة، إلخ؟
 - الالتزام: هل تحظى السياسة المقترحة بالالتزام كبار المدراء والموظفين الميدانيين وموظفي الدعم؟
 - الدعم: هل تتوفر المرافق والمعدات والمواد وأنواع الدعم الأخرى للسياسة المقترحة؟
 - الاستدامة - إلى أي مدى يُعتبر البديل الذي اخترته مستدامًا؟ وهل سيكون ملائمًا في المستقبل نظرًا إلى التغييرات المحتملة، أقله في البيئة المحيطة؟
 - الجدوى السياسية - هل سيكون البديل المقترح مقبولًا بالنسبة إلى المجموعات القوية المعنية أو صانعي القرار أو المشرعين أو الإداريين أو المواطنين أو الجوار أو الاتحادات أو غيرها؟
 - التقبل الاجتماعي - هل البديل المختار مقبول بالنسبة إلى صانعي السياسة والمستهدفين من السياسة والناس، إلخ؟
- بالطبع، تتوافر عدة معايير إضافية محتملة تختلف عن المعايير المذكورة هنا، ويجدر التذكير بأنه يجب اختيار المعايير بناءً على تعريف المشكلة والأهداف المنوي تحقيقها. فإذا كانت المشكلة المطروحة مثلًا هي وجود إخفاقات في السوق استثنى بعض أقسام السكان من الوصول إلى الخدمات الأساسية لأنه من المكلف جدًا تأمينها، إذًا يغدو من الضروري إدراج فعالية الكلفة والإنصاف ضمن المعايير المستخدمة لتقييم توصيات السياسة.

توقع النتائج:

لكل بديل في السياسات يتم تطويره من أجل تخطي مشكلة ما، من الضروري النظر في بعض النتائج المحتملة. وفي بعض الأحيان، تمكّن هذه العملية محلل السياسات من إقصاء بعض البدائل التي لا تحقق النتائج والتأثيرات المطلوبة. غير أنه من الصعب غالبًا التعرف بدقة إلى السياسات البديلة الأكثر فعالية بفضل هذه العملية. وتشكل هذه الخطوة التحدي الأكبر بشكلٍ مثيرٍ للجدل في عملية

لا يكمن الهدف من توقع النتيجة في مجرد القول «نحن نتوقع أن هذا البرنامج سيكون له أثر إيجابي كبير في تعزيز انخراط الشباب في خدمات المجتمع»، بل في القول «نتوقع أن هذا البرنامج سيعزز قدرة مئة ناشط شاب في السنة الواحدة في هذا المجتمع على مدى السنوات الـ X المقبلة».

● سؤال أساسي: كيف سيكون «أداء» كل بديل على كل معيار؟

● التقديرات:

- نوعيًا: حاول أن تفهم العلاقة السببية بين البديل والمعيار المعني. مثلاً، إبدأ ببساطة بالإشارة إلى اتجاه هذه العلاقة بين السبب والتأثير: هل البديل X يزيد أو يحسن، يخفف أو يحوّل إلى أسوأ، هل تأثيره كبير أو صغير أو متوسط، إلخ؟
- طبق نماذج مختلفة لتوقع النتائج إذا كان ذلك ممكنًا، وتذكر أنه ما من نتيجة ستمثّل الواقع تمامًا.
- كمياً: عند الإمكان، أضف رقمًا إلى توقعك (زيادة بنسبة كم؟ تراجع بنسبة كم؟). وعلى الرغم من أن تقديرًا موضعيًا واحدًا يكفي عمومًا، فتوفير مجموعة من الأرقام أكثر أمانًا.

مواجهة المفاضلات:

فيما لا ينتج عن التحليل أعلاه «رابح» واضح بين السياسات، من المهم النظر في المفاضلات بين بدائل السياسات لتحديد البديل الأفضل. وهذا يشمل إجراء تحليل عن الكلفة والمنفعة وتحليل عن فعالية الكلفة. وأخيرًا، عليك أن تكون قادرًا على صياغة بعض الجمل الواضحة عن نقاط القوة والضعف في كل بديل.

قد يكون إجراء تحليل منظم عن الكلفة والمنفعة مفيدًا لتقويم كفاءة مختلف البدائل.

● سؤال أساسي: ما هي المفاضلات بين البدائل وكيف يجب معالجتها؟

- (1) قدّر أهمية معاييرك: مثلاً، لكل معيار، اطرح السؤال الآتي: إلى أي مدى هو مهم مقارنةً بالمعايير الأخرى؟ هل ثمة معايير أهم من معايير أخرى؟ هل يمكن أن نعطي لكل معيار وزنًا من أجل تسليط الضوء على أهميته في صنع القرار؟
- (2) ضع علامة لبدائلك وفقًا للمعيار: مثلاً، لكل معيار بدوره، فُهم أولاً بوضع علامة، ١٠ إلى البديل الأفضل وفقًا لذلك المعيار ١٠ إلى البديل الأسوأ؛ ثم انتقل إلى البدائل الأخرى وأعطِ كلّاً منها علامة بين ١ و ١٠ (بحسب موضعها بين أفضل وأسوأ بديل). أعطِ علامة لكل بديل وفقًا لكل معيار.

5- اتخاذ القرار

يعني الوصول إلى هذه الخطوة الأخيرة من المسار أنه تم جمع ما يكفي من البيانات من أجل بناء قضية تتعلق بالمشكلة التي يجري تحليلها. إذًا تتطلب هذه الخطوة أكبر قدرٍ من الانتباه والتدقيق، لأن فيها يجب أن يقرر المحللون إلى أين يتجهون بعملهم. ويقولون بارداً إنه في خلال هذه الخطوة، يجب أن يكون محلل السياسات واثقًا من الحجج المقدمّة، ويشرح أنه من أجل إقناع الآخرين، على المحلل أن يكون مقتنعًا أيضًا بهذه الحجج. ويمكن التوصل إلى ذلك من خلال بعض قواعد المنهجية.

كخطوة أولى، يجب كتابة التوصيات بوضوح، فلا حاجة إلى الجمل الطويلة، وتكون الكتابة خالية من التعقيد

إنما مفصلة. كذلك، يجب أن تكون التوصيات مقنعة، لذا عليها أن تستشهد بالبيانات والأدلة والتحليل المقدم.

كخطوة ثانية، يجب أن تشق التوصيات الطريق نحو الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل حل المشكلة المطروحة، ما يعني بالضرورة أن التوصيات يجب أن تكون مفصلة وأن تقدم خطوات أولى محددة يجب اتباعها من أجل تحقيق الهدف المنشود، أو أن تقدم مجموعة من الخيارات يستطيع صانعو القرار دراستها. باختصار، على التوصيات أن تقدم الحل وتُظهر طريقة بلوغه.

أخيراً، لتحقيق هذه الخطوات، نوصي أيضاً بمراجعة دليلنا السابق حول كتابة السياسات، ونستعرض التوجيهات الآتية حول كتابة السياسات:

- ضمان وضوح الرسالة؛
- ضمان البنية الواضحة والمنطقية التي يسهل اتباعها؛
- إضافة المعلومات الناقصة؛
- إلغاء المعلومات غير الضرورية أو المتكررة؛
- التأكد من تماسك كل الفقرات والتسلسل المنطقي للجمل؛
- إلغاء الجمل الثقيلة أو الملتوية أو إعادة صياغتها؛
- تصحيح الأخطاء الهجائية وعلامات الوقف.

٦. في استعمال تحليل السياسات

إن تحليل السياسات القابل للفهم يمثل أداة نافعة لبناء الوعي العام وتطوير حملات مناصرة وجلب انتباه الاعلام. تحليل السياسات إذا كان جيداً كتابةً ومبنىً سهلاً للفهم ومقنعاً وموجزًا. يجب أن يبدأ بملخص تنفيذي واضح ومختصر بالإضافة إلى عناوين وأبواب واضحة وخاتمة متينة حتى يتسنى للقراء التمكن من أبرز التوصيات دون قضاء وقت طويل في قراءة التحليل بأكمله. خاصيات تحليل سياسي جيد الإنجاز تمكّن من تحويله بسهولة إلى ورقة سياسات للاستعمال خلال اجتماعات مناصرة مع أصحاب المصلحة أو إلى مقال رأي يمكن نشره في صحيفة أو بيان صحفي يمكن توزيعه على وسائل الاعلام.

أ. المناصرة:

يوفر تحليل سياسات جيد الإنجاز مخططاً لحملة مناصرة فعّالة، وذلك عبر تمكين الباحثين من توضيح الاشكال الذي يعترضهم وتطوير توصيات مرتكزة على أدلة بطريقة آليّة، بالإضافة لدعائم اقتصادية متينة واستراتيجية سياسات مدروسة. خلال طور انجاز تحليل سياسات، يجب على الباحثين أن يكونوا قادرين على تحديد أصحاب المصلحة الأساسيين وصانعي القرار الذي سيكونون مستهدفين خلال حملة المناصرة. بالإضافة لذلك، يمكن التعريف الدقيق لإشكال ما من تحديد أولئك المتضررين من سياسة معيّنة، ممّا سوف يساعد على تحديد الحلفاء الأساسيين والذي يمكن أن يكونوا أساسيين لتقديم المساعدة خلال حملة المناصرة. وباعتبار عملية صناعة السياسات، يجب على الباحثين أن يكونوا قادرين على تحديد أكثر طريقة فاعليّة لاقتراح أفكار مفصلة حول كفيّة تنزيل هذه السياسات وتفعيلها على أصحاب المصلحة وصانعي القرار، ممّا سوف يساهم في زيادة حظوظ نجاح المناصرة.

تحليل السياسات الكامل، بالإضافة لتقييم جدي للتوصيات الموجهة حول مسائل معيّنة، سوف يساهم أيضاً في تحديد أكثر سياسات بديلة يمكن أن تكون قابلة للتنفيذ من الناحية السياسية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

تفسير وتبسيط الضوء على التحليل والتقييم الجديين خلال اجتماعات المناصرة من شأنه أن يساعد الباحثين على تقديم حجج مقنعة أكثر تصبّ في صالح توصياتهم. باختصار، تحليل سياسات كامل من شأنه أن يوفر خطة حملة مناصرة مفهومة تتضمّن كلّ من الجمهور المستهدف والحلفاء المحتملين بالإضافة للمعارضين، وحجج مقنعة وتوصيات سياسات متينة.

ب. توعية الاعلام

يمكن توجيه تحليل السياسات بامتياز نحو الاستغلال الإعلامي ويمكن ترجمتها إلى بيانات صحفية واضحة ومختصرة أو إلى مقالات رأي مدعّمة جديًا. بالإضافة إلى ذلك فهي تمثّل مادّة هامة للصحفيين المختصين في مجالات معينة كاللّعليم والسكن والصحة ومجالات أخرى ومهمة من السياسات العامة التي تطرح إشكاليات. يجب على المحللين أن يعملوا على تغذية هذه العلاقات مع الصحفيين حول هذه المسائل بهدف المساهمة في دعم الحجج وتوصيات السياسات التي يقومون بتقديمها في تحاليل السياسات التي يقومون بها. كذلك، باعتبار أن تعريف الاشكال يتطلب بحثًا لا يستهان به وبيانات قصد تحديد المشكل وتقييم مدها، فإنّ الصحفيين قادرين على استعمال محتوى تحليل سياسات جيد الإنجاز قصد جلب الاهتمام حول مشكل وتحصيل دعم الجمهور وبناء الوعي العام.

إنّ تثمين الجهود الموضوعية قصد تصميم تحليل سياسات يعتبر شيئًا بالغ الأهمية وليس هناك جدوى من تحليل سياسات إذا كان الهدف منها أن توضع على رفّ أو يتمّ تفسيرها لأصحاب المصلحة الأساسيين فقط، يجب على تحليل السياسات أن يكون متاحًا ومفهوماً من قبل الجمهور والأشخاص العاديةّة.

يقدم بارداخ في كتابه اختبارًا يسمّيه اختبار سائق سيارة الأجرة بمدينة نيو يورك، هذا الاختبار يساهم في تقييم مدى قابليّة فهم تحليل سياسات بسهولة. باختصار، يجب على الباحثين أن يكونوا قادرين على تقديم نتائج أبحاثهم وحججهم وتحليلهم لسائق سيارة أجرة خلال رحلة في شوارع المدينة ويجب أن يكون سائق سيارة الأجرة -الذي يمثل هنا شخصًا عاديًا- قادر على فهم كل ذلك. ويقوم الاختيار على سائق سيارة الأجرة على كونه ليس على علم بالموضوع المطروح أمامه وليس من السهل إقناعه. يتم القيام بهذا الاختبار بهدف تحديد نقاط قوى وضعف طريقة تقديم تحليل السياسات ويمثّل طريقة لتبسيط وجعل المفاهيم متاحة للجميع. ويمكن القيام بذلك من جلب الاهتمام حول الموضوع ويسمح لتحليل السياسات أن يكون له وقع أكبر.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تحليل سياسات متين يجب أن يوفر للباحثين والناشطين معلومات هامة تمكّنهم من جلب الدعم وحشد الجمهور بما فيه أولئك المتضررين مباشرة من اشكال سياسة عامة محدد أو أولئك المعنيين بحل هذا الاشكال أو أولئك الذي من المنتظر أن يكونوا ضدّ البدائل المقترحة. باستعمال هذه المعلومات فإنّه يمكن للباحثين والناشطين أن يعملوا على استقطاب المتضررين ويحشدوا المناصرين بهدف تبسيط الضغط على صانعي القرار.

خاتمة

يمثل تحليل السياسات المعمق أداة قوية للتخفيف من اشكاليات السياسات العامة. باعتباره تحليلا موضوعيا ومنهجيا لمشكل اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي ومؤديا منطقيا لتوصيات مبنية على أدلة، تكون كل توصية منها مبنية على معايير متعارف عليها لازمة لحل الاشكال. عبر تطبيق هذه الخطوات (التفكير جيدا في أسس المشكل، جمع معلومات موثوقة وموضوعية، التفكير في جملة من الحلول وتطبيق جملة من المعايير المواضيع قصد المقارنة بين الحلول قبل اختيار توصية السياسة الأخيرة)، يمكن للمحللين والباحثين أن يبنوا دفاعا جيدا لإصلاح السياسات. و باستعمال نتائج تحليل السياسات قصد جلب مساندة الإعلام والجمهور، فإن مؤسسات المجتمع المدني يمكنها بالفعل أن تسد الهوة بين صانعي القرار وجمهورهم وأن تحل الإشكالات التي تمس مجتمعاتهم اضافة إلى بناء مصداقيتهم وشبكاتهم.

الملحق أ: قائمة المصطلحات

public Policy السياسة العامة:

هي عبارة عن دليل محدد لمبادئ للإجراءات التي تتخذها السلطات التنفيذية الإدارية للدولة فيما يتعلق بفئة معينة من القضايا بطريقة تتماشى مع القانون والأعراف المؤسسية. وبشكل عام، يتمثل أساس السياسات العامة في مدى الالتزام بالقانون الوطني الدستوري الأساسي ذي الصلة وكذلك تنفيذ التشريعات. كذلك تشمل الأسس الأخرى كلاً من التفسيرات والأنظمة القضائية والتي يتم اعتمادها بشكل عام من خلال تشريعات.

Public policy problems مشاكل السياسة العامة:

موقف أو حالة تحرك الحاجات والشعور بعدم الرضا لدى أفراد المجتمع. مما يدفعهم لطلب العون أو بتدخل الحكومة للمساعدة في إزالة ما يعانون منه.

Public goods السلع العامة:

السلع التي تقوم الدولة بإنتاجها لإشباع الحاجات العامة. الخدمات الحكومية من إضاءة للشوارع، وتوفير الأمن الداخلي ونظام القضاء.

Services الخدمات:

أي عمل أو أداء غير ملموس يقدمه طرف إلى طرف آخر من دون أن ينتج عن ذلك ملكية شئ ما.

Market Failure الفشل السوقي:

عبارة عن سيناريو يحدث عندما تخفق آلية العرض والطلب في التخصيص الأمثل للموارد. بل على العكس من ذلك، فقد تفشل في إنتاج السلع المرغوبة.

Allocation of Goods توزيع السلع:

عبارة عن عملية تتمثل في إتاحة المنتج أو الخدمة للاستخدام والاستهلاك من خلال مستهلك أو مستخدم تجاري، من خلال استخدام وسائل مباشرة أو باستخدام وسائل غير مباشرة من خلال الوسطاء.

Implementation مرحلة التنفيذ:

عملية إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة المطلوبة أو المقترحة لتحقيق أهداف السياسة العامة المحددة.

Monitoring الرقابة :

عملية إدارية منتظمة تتولى مسؤولية استكشاف للأخطاء التي قد تحدث في إحدى العمليات الإدارية التي تسبقها (التخطيط، التنظيم، التوجيه) ، وتعمل على تحديد نقطة الضعف والانحراف والعمل على تقويمها وتصحيحها بالشكل المناسب مع العملية الإنتاجية، وتتابع إجراءات عملية تصحيح الأخطاء التي تم العثور عليها لضمان تفادي تكرار الأخطاء مرةً أخرى.

Evaluation التقييم:

عملية مراجعة الأداء وتقييمه بهدف التطوير والتحسين. فعلى سبيل المثال عملية تقييم أداء موظف هي عبارة عن تقارير يتم فيها نقد سلوك الموظفين إيجابياً بهدف تطويرهم ودعمهم وتحسينهم ودفعهم إلى الأمام، و هي أيضاً تقارير تتخذ الطابع الدوري، والتقييم يجري بناءً على معايير تكون معدة و موضوعة سلفاً، بحيث يجري وضع تقييم شامل

للموظف يشمل كافة المواضيع المتعلقة به.

Government Intervention التدخل الحكومي:

إجراء تنظيمي يتخذ من قبل الحكومة من أجل التأثير على أو التدخل في القرارات المتخذة من قبل الأفراد أو المجموعات أو المنظمات فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية.

Government failure الإخفاق / والفشل الحكومي:

يحدث هذا الأمر عندما تتدخل الحكومة في الاقتصاد لإصلاح مشكلة ما، ولكن بدلا من الإصلاح ينتهي المطاف بخلق المزيد من المشاكل وعدم الكفاءة وسوء تخصيص الموارد الشحيحة.

Process Model نموذج العملية:

خلق أو صنع سياسة معينة عبر خطوات ومراحل مختلفة، قد يكون في كل مرحلة فيها أشخاص مهتمون ومؤثرون يلعبون أدواراً مختلفة حسب المرحلة.

Rational Decision قرار عقلائي:

القرار الذي يعتمد في الأساس على الواقعية والموضوعية والتحليل بدلاً من الذاتية والبصيرة.

Incrementalism التدرجية:

عبارة عن أسلوب من أساليب العمل التي تعتمد على صنع التغيير، خاصة التغيير الاجتماعي بشكل تدريجي وعلى مراحل مختلفة.

Stakeholders أصحاب المصلحة:

هم أشخاص لديهم مصلحة معينة أو إهتمام في أمر ما، وخصوصاً رجال الأعمال.

Elite النخبة:

مجموعة صغيرة من الأشخاص المسيطرين على موارد مالية ضخمة وقوة سياسية تأثيرية كبيرة. بشكل عام، النخبة تعني مجموعة من الأشخاص الأكثر قدرة من غيرهم.

Interest Groups جماعات المصالح:

هم عبارة عن منظومة من الناس الذين تجمعهم المصلحة المشتركة والعمل معا لحماية وتعزيز هذه المصلحة من خلال التأثير على الحكومة. جماعات المصالح تختلف اختلافا كبيرا في الحجم، والأهداف، والتكتيكات.

Lobbyists جماعات الضغط:

وهي المعروفة باللوبيات أيضاً وهي عبارة عن جماعات قانونية منظمة تدافع عن قضايا ومواقف ومصالح معينة، محددة لدى السلطات العامة في الدولة، يجمع بين أفرادها مصالح مشتركة وتنشط في سبيل تحقيق هذه المصالح عن طريق الاتصال بمسؤولي الدولة ومؤسساتها و محاولة إسماع صوتها مستخدمة كل ما تملك من وسائل متاحة وفي مقدمتها أسلوب الضغط، وتلعب اللوبيات دوراً محورياً وهاماً في الحياة السياسية، حتى بات معروفاً بأن لوبيات الضغط القوية هي المتخذ الحقيقي للقرارات وهي التي تصنع السياسة المتبعة داخل الدولة.

Trade Practices الممارسات التجارية:

عبارة عن طريقة منافسة أو سياسة تشغيل (باستخدام معايير الحجم والشكل ونوعية المواد)، أو إجراء شائع بين أعضاء نوع معين من الأعمال أو الصناعات، التي يمكن اعتمادها رسمياً في بعض الأحيان كقاعدة عامة تحت إشراف الحكومة

Congressional Budget office مكتب الموازنة التابع للكونجرس:

مؤسسة فيدرالية تابعة للسلطة التشريعية في الحكومة الأمريكية وتقوم بتوفير معلومات اقتصادية وأخرى تتعلق بالموازنة للكونجرس.

Multidisciplinary تعددية التخصصات :

عملية الجمع بين أو إشراك العديد من التخصصات الأكاديمية والتخصصات المهنية في مقارنة لموضوع أو مشكلة ما.

Private Goods السلع الخاصة:

عبارة عن المواد التي يجب شراؤها حتى تستطيع إستخدامها، واستخدامها من قبل شخص يعني عدم قدرة أي شخص آخر على إستخدامها. وهي مواد عادة ما تكون متنازع عليها واستثنائية.

Externality المؤثرات الخارجية:

آثار جانبية أو نتائج لنشاط صناعي أو تجاري تؤثر على الأطراف الأخرى دون أن ينعكس ذلك على تكلفة البضائع أو الخدمات ذات الصلة. مثال على ذلك هو تلقيح المحاصيل المحيطة بمزرعة نحل تنتج العسل.

Natural Monopolies احتكارات طبيعية:

نوع من أنواع الاحتكار المتواجد نتيجة لإرتفاع التكاليف الثابتة أو تكاليف بدء العمل في نشاط تجاري في صناعة معينة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنشأ الاحتكارات الطبيعية في الصناعات التي تتطلب مواد خام فريدة من نوعها، أو في التكنولوجيا.

Information Asymmetry اللاتماثل في المعلومات :

في علم الاقتصاد هي الحالة التي يكون فيها أحد أطراف الصفقة لديه معلومات أكثر أو متفوقة مقارنة مع الطرف الآخر. وتحدث هذه الحالة عادة في المعاملات التي يكون فيها البائع لديه معرفة أكثر من المشتري، على الرغم من أن العكس ممكن أن يحدث أيضاً.

System Breakdown إنهيار النظام:

هو عبارة عن عملية تدهور الأمور لحد سيئ في أي نظام كان، فقد يكون انهيار نظام السلطة، إنهيار أو فشل علاقة أو تفاعل، أو انهيار للصحة النفسية لشخص ما والانزلاق الى الجنون الدائم أو المؤقت.

Mis-allocation of resources سوء توزيع المصادر:

التوزيع الغير لائق أو الخاطئ للمصادر الذي من شأنه أن يقود إلى سوء استغلال هذه المصادر وعدم الإستفادة منها بشكل فعال.

Decentralization اللامركزية:

هي عبارة عن درجة عدم تركيز السلطة، أي تشتت السلطة وتوزيعها بين الأشخاص والمستويات الإدارية المختلفة في المنظمة أو على مستوى الدولة.

Interorganizational Cooperation التعاون المشترك بين المنظمات:

عبارة عن ممارسة العمل والتنسيق بين عدة منظمات من أجل تحقيق هدف مشترك أو فائدة تعود على الجميع.

Pigouvian Tax الضرائب التصحيحية:

ضرائب يتم الإعتماد عليها لتجاوز المشاكل الناتجة عن مؤثرات خارجية ، أي تأثير القرارات (الجيد أو السيء) على أطراف لا علاقة لها بتلك القرارات. ومن أهم الأمثلة في هذا الصدد الضرائب البيئية والتغيرات المناخية على سبيل المثال. فقد تدعو الحاجة في هذه الحالة إلى فرض ضريبة تصحيحية يكون الغرض منها تعديل السلوك نحو إتجاه معين.

Commodity Tax ضرائب السلع:

ضريبة تفرض على الأرباح التي تحققت من خلال تداول السلع.

User fees رسوم المستخدم:

رسوم أو ضريبة، أو عملية دفع تدفع صاحب منشأة أو مشغل أو مرفق من قبل مستخدم كشرط ضروري لاستخدام هذا المرفق.

Vouchers قسائم:

هي نوع من السندات القابلة للاسترداد؛ حيث تحدد لها قيمة نقدية معينة يمكن أن تنفق فقط في ظروف محددة أو على سلع أو خدمات معينة.

In-kind subsidies مساعدات عينية:

هي فوائد تقدم علناً في شكل سلع أو خدمات من دون تبادل أي سلع أو خدمات من قبل المتلقي.

Tax credits سندات ضريبية:

عبارة عن مبلغ من المال يمكن تعويضه ضد المسؤولية الضريبية.

Recession ركود إقتصادي:

عبارة عن فترة يحدث فيها تراجع اقتصادي مؤقت خلالها يتم تخفيض النشاط التجاري والصناعي، وتتسم بانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في ربعين متتاليين.

Criminal Law القانون الجنائي:

قانون ينظم كيفية معاقبة كل من يخالف قاعدة قانونية وفرض العقوبة القانونية عليه وتحديد الأفعال المباحة والمحرمة ويوجب لكل جريمة جزاء.

Allocation of Resources تخصيص الموارد:

عبارة عن عملية تحليلية للموارد بحيث يتم توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض والحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

Sustainability الاستدامة:

القدرة على الاستمرار في سلوك محدد إلى أجل غير مسمى.

Moral Hazard مخاطر الأخلاقية:

عدم وجود حافز للوقاية من المخاطر حيث يستطيع الشخص الاحتباء من عواقبها، كالتأمين الصحي على سبيل المثال.

Economic efficiency الكفاءة الإقتصادية:

مصطلح يشير إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وذلك بهدف تعظيم الإنتاج من السلع والخدمات.

Carbon Tax ضريبة الكربون:

ضريبة على الوقود وخاصة تلك المستخدمة من قبل السيارات وتهدف عادةً إلى الحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

Output Taxes ضريبة على القيمة المضافة:

هي ضريبة قيمة على سعر بيع السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة و تدفع عادةً من قبل الزبون.

Deregulation رفع القيود:

تخفيض أو إزالة سيطرة وسلطة الحكومة في صناعة معينة، وهي إجراء عادة ما يسن من أجل خلق المزيد من المنافسة في هذه الصناعة.

Rent-Seeking الربعية:

استخدام موارد شركة، أو منظمة أو فرد للحصول على مكاسب اقتصادية من الآخرين دون الرجوع بفوائد للمجتمع من خلال خلق ثروة.

Legalization إجازة قانونية:

عملية إضفاء الصفة القانونية على أمر ما، من خلال تحويل ما هو غير قانوني إلى قانوني.

Privatization الخصخصة:

حالة انتقال الملكية من المؤسسات الحكومية (ما يُسمى بالقطاع العام) إلى القطاع الخاص. كما تُشير الخصخصة على النطاق الأوسع إلى إدخال قوى السوق وآليات العرض والطلب والمنافسة إلى اقتصاد الدولة.

Oligopoly احتكار القلة:

أحد أشكال احتكار السوق، وهو حالة يكون فيها السوق محكوماً من قبل عدد قليل من الموفرين للبضاعة. بسبب وجود عدد قليل من المشاركين في مثل هذا الشكل من السوق.

الملحق ب: اقتراحات لمزيد القراءة

- * Weimer, David Leo, and Aidan R. Vining. 2011. Policy analysis: concepts and practice. Boston: Longman

- * Bardach, Eugene. A Practical Guide for Policy Analysis: The Eightfold Path to More Effective Problem Solving. 4th ed. Los Angeles : Thousand Oaks: Sage ; CQ Press, 2012

- * Stone, Deborah A. 2002. Policy paradox: the art of political decision making. New York: Norton.

- * Knoepfel, Peter. 2007. Public policy analysis. Bristol: Policy Press.

- * Warren E. Walker. 2012. Public Policy Analysis. Springer US.

- * Fischer, Frank, Gerald Miller, and Mara S. Sidney. 2007. Handbook of public policy analysis: theory, politics, and methods. Boca Raton: CRC/Taylor & Francis.

- * Carl Patton, David Sawicki, and Jennifer Clark. Basic Methods of Policy Analysis and Planning 3rd Edition (3 ed). New York: Routledge, 2012.

